

أُصُولُ فِي الْبَدْعِ وَالسُّنَنِ

تأليف
محمّد أحمد العدوي

المكتب الإسلامي

١٩٩١

أصول في البدرع والسنن

تأليف
محمداحمد العدوي

المكتب الإسلامي

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الرابعة

١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

المكتب الاسلامي

بيروت: ص.ب ٣٧٧١/١١ - هاتف ٤٥.٦٣٨ - برقية: اسلامي
دمشق: ص.ب ٨٠٠ - هاتف ١١٦٣٧ - برقية: اسلامي

هَذَا الْكِتَابُ

أُصُولُ فِي الْبِدْعِ وَالسُّنَنِ

هو خلاصة الاعتصام للشاطبي، وبحث مستفيض في أصول البدع
والسنن حوى إحدى عشرة قاعدة والتفريع عليها بأسلوب سهل جديد
تقف القارئ على البدع الفاشية في هذا العصر.

﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ
عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكَمُ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ الأنعام الآية ١٥٣.

(قرآن كريم)

«من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو ردٌّ».

(حديث صحيح)

قديم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حمداً لله وصلاة وسلاماً على رسول الله وبعد :

العلماء العاملون في هذه الأمة ثلة من الأولين وقليل من الآخرين والإمام الشاطبي من هؤلاء القليل، من أفراد العلماء المحققين الأثبات وأكابر الأئمة المتفنين الثقات، له القدم الراسخ والإمامة العظمى في الفنون — فقهاً وأصولاً وتفسيراً وحديثاً وعربية وغيرها... الخ — مع التحري والتحقيق والورع، والحرص على اتباع السنة مجانباً للبدع والشبهة، منحرفاً عن كل ما ينحو للبدع وأهلها، وله تأليف جلية مشتملة على أبحاث نفيسة، وانتقادات وتحقيقات شريفة أهمها «الموافقات» في أصول الفقه. قال الإمام الحفيد بن مرزوق: «كتاب الموافقات من أنبل الكتب». وكتاب «الاعتصام» وهو تأليف كبير نفيس في الحوادث والبدع في سفر في غاية الإفادة.

«لقد اتفق علماء الاجتماع والسياسة والمؤرخون من الأمم المختلفة على أن العرب ما نهضوا نهضتهم الأخيرة بالمدينة والعمران إلا بتأثير الإسلام في جمع كلمتهم وإصلاح شؤونهم النفسية والعلمية، ولكن اضطرب كثير من الناس في سبب ضعف المسلمين بعد قوتهم وذهاب

ملكهم وحضارتهم فنسب بعضهم كل ذلك إلى دينهم، ومن يتكلم في ذلك على بصيرة يثبت أن الدين كان سبب الإصلاح والإصلاح، لا يمكن أن يكون سبب الفساد والاختلاف، لأن العلة الواحدة لا يصدر عنها معلولات متناقضة، فإذا كان لدين المسلمين تأثير في سوء حال خلقهم فلا بد أن يكون ذلك من جهة غير الجهة التي صلحت بها حال سلفهم، وما هي إلا البدع والمحدثات التي فرقت جماعتهم وزحزحتهم عن الصراط المستقيم».

لذا كان تحرير مسائل البدع والابتداع أمر ضروري ينتفع به المسلمون في أمر دينهم ودنياهم ويكون عوناً عظيماً لدعاة الإصلاح الإسلامي على سعيهم وكفاحهم، ولقد كتب كثير من العلماء في البدع منفردين ورادين على أهلها، ومن بينهم أبو إسحاق الشاطبي المتوفى ٧٩٠ هـ.

إلا أن بحثه في هذا الموضوع كان بحثاً علمياً أصولياً فريداً من نوعه لم يسبقه أحد لمثله، وقد سماه «الاعتصام» قال العلامة محمد رشيد رضا: «الاعتصام لا نذ له في بابه فهو ممتع مشبع».

وقد قام بدراسته وتلخيصه وطبعه فضيلة العلامة محمد أحمد العدوي وأعاد طبعه ثانية عام ١٩٣٤، وقد رأيت إعادة طبعه ونشره عسى أن ينفع الله به المسلمين فيعودوا إلى خالص دينهم فيستعيدوا مجدهم وسؤددهم والله ولي التوفيق.

مقدمة الطبعة الثانية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمد الله حمد الشاكرين، ونصلي ونسلم على خيرة خلقه، وخاتم رسله، وعلى آله وصحبه الذين اتبعوه وآزروه في سبيله، وتأسوا به في طريقه، فكانوا أهلاً لرضوان الله تعالى ومحبه، دعا إلى الله على بصيرة فاستجاب لدعوته الراشدون وتخلف عنها الحمقى والمخذولون. استجاب لها الصحابة والتابعون، فأحيوا بعملهم سنته، ومهدوا لمن بعدهم منهاجه وشرعته، عرفوا أن طريق الرسول هو الصراط المستقيم، والجادة الواضحة، لا يزيج عنه إلا هالك، ولا يضلّه إلا من حُرم الهداية والتوفيق، وإنه ﷺ الأسوة الحسنة، والقذوة الصالحة، فأخذوا على أنفسهم أن يتلقوها بالقبول، ويأخذوها بالتسليم والرضا، فكانوا بذلك من خيرة المؤمنين، واهداة الصالحين، عرفوا أن محمداً ﷺ لم يفارق الدنيا إلا بعد أن أكمل الله للناس دينهم، وأتم عليهم نعمته، ورضي لهم الاسلام ديناً، لم يدع شيئاً يقربهم إلى الله إلا دعاهم إليه، ولا شيئاً يبعدهم من الله إلا نهاهم عنه، لذلك رأوا سعادتهم في العمل بدين الله نقياً من البدع، خالصاً من المحدثات، موقنين بأن خيرهم في

أخذ هذا الدين عن صاحبه على هذا النحو الخالص مما ألصقه به أصحاب الأهواء والشهوات، واضعين نصب أعينهم قول عالم المدينة مالك بن أنس رضي الله عنه: من ابتدع في الإسلام بدعة يراها حسنة فقد زعم أن محمداً ﷺ خان الرسالة لأن الله يقول: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾ فما لم يكن يومئذ ديناً فلا يكون اليوم ديناً.

ولقد أحسن الإمام الإحسان كله في هذه الكلمة الوجيزة، وقضى على كل صاحب بدعة في دين الله، وإلا فقل لي بربك كيف يوفق المبتدع بين إيمانه بمحمد ﷺ، وما أنزل عليه وفق الآية السالفة، آخر آية أنزلت، وهي تنادي بأن الله أكمل دينه، وأتم نعمته، وبين أن يستحسن في دين الله ما لم يكن في عهد محمد ولا أصحاب محمد، ولو تأمل المبتدع وقوفه من دين الله موقف المخترع لعرف أن عمله هذا ينادي بأن محمداً ﷺ خان رسالة ربه، وقصر فيما أوجبه الله عليه من البلاغ، فترك شيئاً من العبادات ليكملها، أو طائفة من القرب قد اهتدى هو إليها، أو نسي أصلاً في المعاملات عرفه هو، أو عقيدة من العقائد قد أغفلها التشريع السماوي، ذلك هو موقف المبتدع من دين الله، وتلك مكانته من الوحي السماوي، قصد إلى ذلك أو لم يقصد.

وكان يكفي للنفي من البدع هذه الكلمة البالغة، وذلك السوط الناري الذي تضرب به أقفية المبتدعة، لولا أن البدع فيها من سوء الظن بصاحب الرسالة تشويه لجمال الدين، وطمس لمعالم السنن، وحيلولة بين الناس وبين دينهم الصحيح وحرمانهم من سبليلهم

العذب، و ينبوعهم الصافي، وفيها مع هذا وذاك تفرق المسلمين، وإن يصيروا شيعاً وأحزاباً. يتعصب كل فريق لبدعته، و ينحاز لطريقته وفي الوقوف عند السنن وحدة المسلمين وجمع كلمتهم ﴿وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله﴾^(١)، روى أحمد والنسائي أن رسول الله ﷺ خط خطاً بيده، ثم قال: «هذا سبيل الله مستقيماً» ثم خط خطوطاً عن يمين ذلك الخط وعن شماله، ثم قال: «وهذه السبل ليس فيها سبيل إلا عليه شيطان يدعو إليه»، ثم قرأ: ﴿وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله﴾، وهو حديث ما أشده على أهل البدع والأهواء، وما أقساه على أصحاب الطرق منهم الذين خرجوا بها عن هدي الرسول وأصحابه وتابعيه، وحسبهم أن على كل طريق من طرقهم شيطاناً، يحببهم في البدعة، ويبعد بهم عن السنة، وإن تراهم مع ذلك متباغضين متناحرين، وتراهم أعداء العلم والحق في كل مكان يحلون به، يستغلون جهل العامة، وسذاجة الجماهير لا يطيب لهم المقام إلا حيث خيم الجهل، ولا يهدأ لهم بال إلا ببلد خلا من العلماء العاملين، والوعاظ النابهين، والسواد الأعظم من أولئك المشايخ لا يمت إلى العلم بصلة، ولا تربطه به رابطة، ألهم إلا رابطة العداوة، وقليل منهم من أخذ من العلم حظاً غير وافر، فلم يستفد منه، ولم يتهدب به

أولئك الطائفة، طائفة مشايخ الطرف، يناصبرهم فقهاء الريف

(١) سورة الانعام الآية ١٥٣.

وأشباه العلماء منهم، أولئك جميعهم: هم أنصار البدع، فيهم نبتت، وفي أحضانهم فرخت، وتحت أكنافهم تعيش، وعلى حسابهم تبقى، وناهيك ببدع الموالد التي فيها أرزاقهم، وعليها حياتهم، فترى أولئك الشيوخ إذا آن أوانها يجوبون البلاد، ويملاؤون القرى، كل يذهب إلى مريديه، ويستجدي تلاميذه وتابعيه، ليعدوا له عدته في إقامة المولد، ويزودوه بما يحتاجه من مال وخبز، والمثرون منهم يتحفون شيوخهم بالذبائح والقرايين، ونحمد الله أن ضعفت شوكتهم، ووقف الكثير من الناس على دجلهم وتخريفهم، ولا عجب فإن الجهل لا يصلح للقيادة، والباطل لا يستطيع أن يعمر، إنما الذي يصلح لأن يتقدم الناس هو العلم، والذي يستحق السيادة هو الحق، وما دام أولئك القوم يستعينون بجهل العامة، فما أوهى بناءهم وأضعف أساسهم.

أما اتباع الرسل، أما أنصار الحق، أما الدعاة إلى السنن على بصيرة، أما هؤلاء فما أحراهم بالفوز في النهاية، والغلبة على مخالفهم، والظفر بغايتهم ۞ ولقد سبقت كلمتنا لعبادنا المرسلين إنهم لهم المنصورون وإن جندنا لهم الغالبون ۞ (١).

وإنك لو استعرضت أنواعاً من البدع لرأيتها في جملتها سوساً ينخر في عظام الأمة، هذه في دينها، وهذه في أخلاقها، وهذه في مالها وثروتها، وهذه في منزلتها العلمية ومكانتها من الأمم، ولا أذهب بك بعيداً، فهذه بدع الموالد التي تقام لمشاهير الأولياء، لا يجهل أحد من

(١) سورة الصافات الآيات ١٧١-١٧٣.

الناس أنها معرض من معارض لفسق، وسوق نافقة لتجارة في الأعراض، وانهاك لحرمان لدين، وتأييد للسرك، وفصم لعروه التوحيد، وهدم لما يقوم به المصدقون من عمل نافع مفيد، وهذه بدع لأفراح ولما تم التي مُنيت بها لأمة في مالها وثروتها، تنفق فيها الأموال بلا حساب في سبيل الرياء والفخر، فيبعثون فيها ثروتهم، ويشقون بها أظهرهم، ويحملون فيها ما لا قبل لهم به، ولو فطنوا لما تركه هذه الأفراح ولما تم من فقر مدقع، وأزمات خانقة، لسدوا على أنفسهم ذلك الباب، لو أنهم عرفوا قيمة المال وما خلق له من منافع وآثار، ما استهانوا به إلى ذلك الحد، نعم لو فطنوا لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا﴾^(١) لانتفعوا به واستثمروه، وسعدوا به وأسعدوا أمتهم، ولكن يأبى الله إلا أن نكون سفهاء لا نعرف للمال قيمة، ولا نقيم له وزناً، كل ذلك بفضل البدع في دين الله.

فانظر كيف كانت البدعة بريداً للمعصية، تتصل بها اتصالاً قريباً، وتعد لها إعداداً مباشراً، هذه بدع الموالد قد انقبت بأصحابها إلى منكرت ظاهرة، وفواحش مستقذرة، وهذه بدع الأفراح ولما تم، جرت إلى التبذير والإسراف وضياع المال الذي جعله الله قياماً للناس، يقوم به أمر دينهم ودنياهم، وإلى فقر الأفراد الذي يعقبه فقر الأمم والشعوب، وهو طريق استعبادها وإذلالها.

(١) سورة النساء الآية ٥.

وهذه بدع الطرق، تصور الدين أمام الأجانب بصورة تتقذذ منها النفوس، وتنفر منها الطباع، وتجمعه إلى الهزل أقرب منه إلى الجد، دين هذا حاله، وتلك عبادة أصحابه، لا تستطيع أن تدعو الناس إليه، أو ترغب شعوب الحضارة فيه.

وهذه بدع القبور والأضرحة، تبتدىء بتوسل بالمصالحين، وتبرك بأصحاب القبور، وتنتهي بطواف حول الأضرحة كما يطاف بالبيت الحرام، وتعفير للوجوه، وتقيل للأعتاب، وتمسح بالمقاصير، والالتجاء إلى أصحاب القبور في كشف الكربات، وإغاثة المضطر، وما إلى ذلك من الجهالات التي لا تتصل بالإسلام في قليل أو كثير.

ولعل القارىء بعد ذلك يعرف قيمة الكلام على البدع والتأليف فيها، ودعوة الناس إلى لسن وتعليمهم لها، وصرف شيء من الوقت لتحرير مسائدها، والوقوف على أصولها وقواعدها، وإن على العلماء أن ينبغوا الدين للناس، بعيداً عن غلو الغالين، وتحريف مبتدعين، من وجب العلماء أن يضعوا لمؤلفات في الدين على حسب الحاجة، وبمقدور ما تتطلبه حالة العصر.

ولعلنى أكون قد شئت بشيء مما أوحبه الله عني نحو ديني إذ طبعت هذه الرسالة للمرة الثانية بعد أن طبع للمرة الأولى سنة ١٣٤٠ هجرية تحت عنوان:

طريق الوصول، إلى إبطال البدع بعلم الأصول

بعد أن أضفت إليها بعض زيادات، وأصلحت فيها بعض أخطاء، واستدركت فيها على مواضع، وسميتها في الطبعة الثانية:

أصول في البدع والسنن

وأسأل الله أن يجعل حظي التوفيق، وأن يأجرني على ذلك العمل، إنه نعم المولى ونعم النصير.

محمد أحمد العدوي

مقدمة الطبعة الأولى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله نستعينه ونستهديه، ونعوذ به من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن سيدنا محمداً عبد الله ورسوله، صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

أما بعد: فقد مُنينا بزمن كثر فيه المشاغبون، وقل فيه المنصفون، التبس فيه الحق بالباطل، واختلط الحابل بالنابل، ولا سيما في مسائل السنن والبدع، فن مشدد يجعل العادة عبادة، ومن متساهل يجعل العبادة عادة، ومن غشوم يخطط السنة بالبدعة والسيئة بالحسنة، حتى وقف العامي منا موقف المبهوت المتحير، فلا يجد من ينشله من وهدة ذلك الخلاف، ويرشده إلى الطريق المرضية، والسنة المحمدية التي هي سبيل المؤمنين، والخلفاء الراشدين، ولم لا يقف العامي ذلك الموقف وهو يرى الشيخين في بلدته يهدم أحدهما مساء ما بناه صاحبه صباحاً، ويقرر الآخر بالصباح ما نقصه صاحبه بالمساء، وليس

للعامي من النظر الثاقب، ونور البصيرة ما يميز به بين الحق والباطل، فسرعان ما يجري الشيطان منه مجرى الدم من العروق، فينبذ كلاً من الطريقين، و يرجع إلى ما تهواه نفسه، ويتلمس لنفسه العذر في تركه الدين وأهله، ويقول إذا كان الشيوخ في خلاف فما ذنبنا إذا نحن تركنا الدين، ولا سيما إذا كان ممن يعبد الله على حرف، فإن أصابه خير اطمأن به، وإن أصابته فتنة انقلب على وجهه خسر الدنيا والآخرة، وأي فتنة أضر على الدين من تفرق أصحابه، وانشقاق أنصاره وأعوانه، فأنت ترى أن تفرق العلماء قد أضرب العامة، كما أضرب المتخالفين، وإن هذه حال يألم لها الصغير قبل الكبير، والحقير قبل العظيم.

وإن الناس بإزاء هذا التفرق المؤلم إذا رأوا رجلاً يتكلم في السنن والبدع على مذاهب شتى، فمنهم من يرميه بأنه من عباد الشهرة والظهور، ومنهم من يرميه بالتنطع والجمود، ومنهم من يقول أنه يشتغل بصغار الأمور ويترك كبارها، ومنهم من يصمه بأنه يطعن على العلماء والمؤلفين، بل على الأئمة المجتهدين، إلى غير ذلك من أنواع الغمز والسمز، ويا ليتهم قالوا ذلك بعد أن اطلعوا على قوله فوقفوا موقف الحكم المنصف، والنقادة البصير، بل تراهم يذمون بغير علم، ويقدهون بغير حجة، ولو سألت أحدهم هل قرأت كتاباً من كتبه، أو بحث مؤلفاً من مؤلفاته، كنت قد أخرجته، فلم يكذب بخلص منك إلا بأحد أمرين، فإما أن يكذب على صاحبه ويدعي أنه طلع على

مؤلفاته، أو سمع بعض دروسه، وإما أن يقول سمعت الناس وهم يسمونه و شهرون به و يقولون أنه يدعي كيب و كيت فهل من الحكمة أن أجاري لناس فيما هم عليه. وأسير مع هذا التيار الجارف، فأدم من لا أعرف له ذنباً. وأمتدح من لا أرى له جيلاً.

لا أستطيع أن أقف ذلك الموقف المخجل، فأنا من عرض أحد من المسلمين تقديداً، وأفند كلامه بغير وجه مقبول، بل تقضي علي الحكمة والإنصاف أن انظر الكلامين، وأنقد الحجتين، ثم أرجح مما تطمئن إليه نفسي، ويرتاح إليه ضميري، مؤيداً له بأقوال العلماء السابقين، والمحققين الباحثين، حتى لا يظن المطمع أن ذلك رأي جديد، مع ما يتبع ذلك من الأدلة كما هي سنة المؤلفين في كتبهم والباحثين في أسفارهم ولذلك تراني أحياناً أكثر النقول وأطيل في مسألة لعلمي أن كثرة النقول تزيدها إيضاحاً، وتكسيها متانة وقوة.

ثم ريت الكاتبين في البدع والسنن منهم من بحثها بحثاً أصولياً، فقعد القواعد، وأصل الأصول، ووفى المسألة حقها من هذه الجهة، ثم فرع بعض التفريعات، ثم وكل لأمر في إتمام التفريع إلى استعداد المطلع، كالعلامة المحقق الأصولي لشاطبي صاحب كتاب الموافقات في كتابه المسمى (الاعتصام)، وفريق آخر عمد إلى الفروع، وتكلم فيها من جهة موافقتها للسنة ومخالفتها، وترك الكلام على القواعد جانباً، كالعلامة ابن الحاجب في كتاب المدخل. جرى الله الفريقين عن الدين خير الجزاء.

ولما كان الكلام على البدع والسنن في حاجة إلى الأمرين،
وحاجته إلى الأصول أشد، رأيت أن يكون كتابي جامعاً بين القسمين
[الأمور العامة]، و[التفريع عليها]، وصدرته بقسم الأمور العامة،
وشرت بعد كل قاعدة إلى ما ينبني عليها من الفروع، كي تكون غنية
للأذكاء، وبلاغاً للناس.

وإني أبتهد إلى الله تعالى أن يصح بكتابي هذا بين طائفتين،
ويقرب به بين بعيدين، وأن يجعل النفع به بمقدار إخلاصي في جمعه
﴿إِنْ أَرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ
وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾^(١).

(١) سورة هود الآية ٨٨.

الحقيقة وعقبات الوصول إليها

الحقيقة بنت البحث كما يقولون إذا بني على أساس متين : أساس النصفة والإخلاص ، وأن الباحث متى أخلص في بحثه ، وراقب الله تعالى في مناظرته ، وعمل بوصية الإمام مالث رضي الله عنه [وهو ينكر كثرة المسائل] لابن وهب « يا عبد الله ما علمته فقل به ودك عليه ، وما لم تعلمه فاسكت عنه ، وإياك أن تقلد الناس قِلادة سوء » ، متى عمل بهذه الوصية أثمر الكلام معه ، ومن أراد أن يعرف كيف تكون المناظرة وكيف يكون البحث في الدين ، والتفقه فيه ، فليرجع إلى مناظرات الأئمة ومتابعيهم ، رضوان الله عليهم أجمعين .

إن الحقيقة تنادي يا قوم لا تُنْسُونِي ثوباً غير ثوبي ، لا أرضى لباس الباطل ، وإن تمنى الباطل لباسي ، يا قوم إن الحقيقة لا تعرف بكثرة الفاعلين ، كما لا يعرف الباطل بقلّة العاملين ، فإن عشاق الحقيقة ثلة من الأولين ، وقليل من الآخرين ، وأقرب شاهد على ذلك ﴿ وما أكثرُ لناسٍ ولو حَرَضْتُ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(١) كثيراً ما يتناظر المتناظرون ولا نحني من مناظرتهم سوى السباب ، والتناير بالألقاب ،

(١) سورة يوسف الآية ١٠٣ .

وكنا نرجو من وراء المناظرة أن يتجلى الحق بثوبه العشيب، حتى لا يقوى على تمزيقه الباطل، ولكن أنى الله إلا أن يحق علينا قوله تعالى: ﴿ولا يزالون مُختفين﴾ (١).

ولا غرو فإن أسباب الخلاف قائمة، ودواعيه موجودة، والشيء — كما يقولون — دائم بدوام سببه، باق ببقاء عنته، وأنى يزول من بيننا الخلاف والغرور قد أخذ من النفوس مأخذه، ورأى الواحد منا أنه أكبر من أن يخطيء، وأجل من أن يفند رأيه، وقد نسي أن العصمة لا تكون إلا لرسول الله، وأن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قد اعترف بخطئه، ولم ير في الاعتراف به مسبة، ولا عاراً، حينما كان ينهي الناس عن المغالاة في المهور، فقالت له امرأة: تنهى عن ذلك والله تعالى يقول: ﴿وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَاراً﴾، فقال: كلُّ الناس أفقه من عمر، أخطأ عمر، وأصابت امرأة، وكيف يغتر الإنسان بنفسه وعالم المدينة يقول: كلُّ أحد يؤخذ من كلامه ويرد عليه إلا صاحب هذا القبر، ويشير إلى الروضة الشريفة، وكيف يزول من بيننا الخلاف وقد سُدَّ علينا باب البحث والتنقيب، وأصبحنا نتعرف الحق بالرجال، فإذا عرض على أحدنا كتاب فأول شيء يتعرف به قيمة الكتاب، بحثه عن اسم صاحبه، فإن كان من المشاهير اطمأن قلبه إليه، وتلقاه بيمينه، ورأى كلمات وجيزة منه، ثم أودعه عنده ليحتج به وشهرة صاحبه عند حاجته إليه، وقد يكون فيه الخطأ الصراح، فتحمله العصبية لصاحب الكتاب على أن ينتحل

(١) سورة هود الآية ١١٨.

له العذر، و يلتبس له وجهاً يروج به كلامه، ويؤيد به حجته، لأن صاحبه من الطائفة المشهود لها بالتفوق في العلم، والنبوغ في التأليف. وإن كان صاحب الكتاب لم يصل إلى حد الشهرة، لم يجد مكافأة له على ما قدم من خدمة دين إن كان يكتب في الدين، أو لغة إن كان يكتب في اللغة، سوى النيل منه والإعراض عن كتابه، وتنفير الناس منه، لا لذنب ارتكبه، ولا لهفوة في الكتاب، وقد يكون لصاحب هذا الكتاب خصم لا يخشى الله فيشهر به كيداً وانتقاماً، غافلاً عن المصلحة العامة، وهذا هو المرض الذي نقاسي شدائده اليوم، ونثن من ألمه الشديد، ونتيجته السيئة، فكم أضرار من مصالح، وكم فرق بين أناس، وكم جرّاً إلى ما لا ينبغي من المحرمات.

وإن لا نعدم عقلاء يقدرّون العامل حق قدره، ولهم شغف كبير بالبحث عن الحقائق، ولا يجدون في صدورهم حرجاً مما أوتي إخوانهم، من حصافة لرأي وبعد النظر، وهذه الطائفة هي موضع أملنا، ونرجو من ورائها النفع للأمة، فهي التي ترى أن الحكمة ضالة المؤمن ينشدها نني وجدها، فيستوي لديها الصغير والكبير، والعظيم وحقير، ما دام رثدها الحق، وقائدها الإخلاص، فهي التي ترد الباطل على صاحبه وإن كان كبيراً، وتقبل الحق من قائله وإن كان حقيراً، فتتعرف الرجال بالحق ولا تتعرف الحق بالرجال، وهذا هو لأساس الكبير الذي أشار إليه علي بن أبي طالب كرم الله وجهه:

[يا حارت الحق لا يعرف بالرجال. يعرف الحق تعرف أهله.]

لا نترك الحق للباطل ولا نأخذ الباطل للحق

من الناس من إذا رأى كتاباً من الكتب ولم ترقه مسألة من مسائله نبذ الكتاب وراءه ظهرياً؛ وأخذ يقول: أليس هو ذلك الكتاب الذي حوى كيت وكيت؟ وقد يكون في الكتاب فوائد جمة حرّمها ذلك المسكين أحمق ما يكون إليها.

ومنهم من كان يبحث عن مسألة منذ أمد طويل، فإذا رآها في كتاب على حسب ما يتمنى - أصبح وذلك الكتاب من خيرة الكتب عنده، وربما لم يكن قد حوى من الحق سوى هاته المسألة التي وقع نظره عليها، وفيه من أنواع الخطأ والخرافات ما تمجّه الأسماع، وتألم له النفوس، كل هذا وصاحب المسألة كلما سئل عن الكتاب نوه بشأنه، ورفع من قدره، وقد نسي ما يتبع ذلك الإطراء من التغرير بالناس، وترغيبهم فيما لا يصلح، وكان يجدر بكلا الفريقين أن لا يتركوا الحق للباطل، ولا يأخذوا الباطل للحق، بل يؤخذ الحق لأنه حق، ويترك ما معه من الباطل، ويترك الباطل لأنه باطل، ويؤخذ ما معه من الحق، وهذا هو المسهج القويم الذي يسلكه العقلاء.

الأصل الأول

في البدعة ومعناها وما تصرف منها

قال العلامة المحقق أبو إسحاق الشاطبي في الاعتصام ما ملخصه :
أصل مادة بدع للاختراع على غير مثال سابق ، ومنه قوله تعالى :
﴿ بَدِيعَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ (١) أي مَخْتَرَعَهَا من غير مثال سابق ،
ويقال ابتدع فلان بدعة إذا ابتدأ طريقة لم يسبق إليها ، وهذا أمر
بديع يقال في الشيء المستحسن الذي لا مثال له في الحسن ، ومن هذا
المعنى سميت البدعة بدعة ، فاستخراجها للسلوك عليها هو [الابتداع]
وهيئتها هي [البدعة] وقد يسمى العمل المعمول على ذلك الوجه
بدعة .

فمن هذا المعنى سمي العمل الذي لا دليل عليه من الشرع بدعة ،
وهو إطلاق أخص منه في اللغة ، والفاعل للبدعة : هو المبتدع ، فالبدعة
إذاً هي عبارة عن [طريقة في الدين مخترعة ، تضاهي الشرعية ، يقصد
بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله سبحانه] وهذا على رأي من لا
يدخل العادات في معنى البدعة ، وإنما يخصها بالعبادات ، وأما على

(١) سورة النقرة الآية ١١٧ .

رأي من أدخل الأعمال العادية في معنى البدعة فيقول: [البدعة طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشرعية، يقصد بالسلوك عليها ما يقصد بالطريقة الشرعية] ثم شرح ألفاظ الحد فقال ما معناه:

الطريقة والطريق والتسنن بمعنى واحد، وهو ما رسم لسلوك عليه، وإنما قيدت بالدين لأنها فيه تخترع، وإليه يضيفها صاحبها، وأيضاً لو كانت طريقة مخترعة في الدنيا على الخصوص، لم تسم بدعة كإحداث الصنائع والبلدان التي لا عهد بها فيما تقدم.

ولما كانت الطرائق في الدين تنقسم، فمنها ما له أصل في الشريعة، ومنها ما ليس له أصل فيها — خص منها ما هو المقصود بالحد وهو لقسم المخترع: أي طريقة ابتدعت على غير مثال سبقها من لشرع، إذ البدعة خارجة عما رسمه الشارع.

وقوله: [تضاهي الشرعية] يعني أنها تشابه الطريقة الشرعية من غير أن تكون في الحقيقة كذلك، بل هي مضادة لها من أوجه متعددة:

- ١ — وضع الحدود كالناذر للصيام قائماً لا يقعد، ضاحياً لا يستظل، والاقتصار من المأكول والملبس على صنف دون صنف من غير علة.
- ٢ — إلزام الكيفيات والهيئات المعينة كالذكر بهيئة الاجتماع على صوت واحد، وتخاذ يوم ولادة النبي ﷺ عيداً وما أشبه ذلك.
- ٣ — إلزام العبادات المعينة في أوقات معينة لم يوجد لها ذلك التعيين في الشريعة، كالترام صوم يوم النصف من شعبان، وقيام لناس ليلته.

وقوله: [يفصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله تعالى] هو تمام معنى البدعة، إذ هو المقصود بتشريعيها، وذلك أن أصل الدحول فيها يحث على الانقطاع للعبادة والترغيب في ذلك، لأن الله تعالى يقول: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾^(١) فكأن المستدع رأى أن المقصود هذا المعنى، ولم يتبين له أن ما وضعه الشارع فيه من القوانين والحدود كاف في التعبد فاخترع ما اخترع.

ثم قال: وقد تبين بهذا القيد أن البدع لا تدخل في العادات، فكل ما اخترع من الطرق في الدين مما يضاهي المشروع ولم يقصد به التعبد فقد خرج عن هذه التسمية: كالمغارم المزمعة على الأموال وغيرها على نسبة مخصوصة وقدر مخصوص مما يشبه فرض الزكوات ولم يكن إليها ضرورة، وكذا اتخاذ المناخل، وغسل اليد بالأشنان، وما أشبه ذلك من الأمور التي لم تكن قبل فإنها لا تسمى بدعاً على كلتا الطريقتين.

وأما الحد على الطريقة الأخرى فقد تبين معناه إلا قوله: [يقصد بها ما يقصد بالطريقة الشرعية]، ومعناه أن الشريعة إنما جاءت لمصالح العباد في عاجلهم وآجلهم، لتأتيهم في الدارين على أكمل وجوهاها، فهو الذي يقصده المبتدع ببدعته، لأن البدعة إما أن تتعلق بالعادات أو العبادات، فإن تعلقت بالعبادات فإنما أراد بها أن يأتي تعبده على أبلغ ما يكون ليفوز بأتم المراتب في الآخرة في ظنه، وإن تعلقت بالعادات فكذلك، فإنه إنما وضعها لتأتي أمور دنياه على تمام المصلحة

(١) سورة الذاريات الآية ٥٦.

فيها، فمن يجعل المناخل في قسم البدع، فظاهر أن التمتع عنده بدعة الدقيق المنخول أتم منه بغير المنخول، وكذلك البناءات المشيدة، التمتع بها أبغ منه بالحشوش والخرب، وقد أباحت الشريعة التوسع في التصرفات، فيعد المبتدع هذا من ذلك، وقد ظهر معنى البدعة وما هي في الشرع. اهـ.

أقول: وقريب مما ذكره الشاطبي في معنى البدعة ما نقله الشرنبلالي في حاشيته على الدرر عند قول المصنف: [وكره إمامة مبتدع] ونصه: أي صاحب بدعة، وهي ما أحدث على خلاف الحق المتلقى عن رسول الله ﷺ من علم، أو عمل، أو حال بنوع شبهة أو استحسان وجعل ديناً قوياً وصراطاً مستقيماً، قاله الشمني. اهـ. ونقل هذا المعنى صاحب البحر الرائق أيضاً عن الشمني في الباب المذكور وقال صاحب الدرر عند قول المصنف [ومبتدع] ما نصه: أي صاحب بدعة، وهي اعتقاد خلاف المعروف عن الرسول، لا بمعاندة بل بنوع شبهة. اهـ.

قال ابن عابدين: قوله وهي اعتقاد الخ، عزا هذا التعريف في هامش الخرائن إلى الحافظ ابن حجر في شرح النخبة، ولا يخفى أن الاعتقاد يشمل ما كان معه عمل أو لا، فإن من تدين بعمل لا بد أن يعتقده كمسح الشيعة على الرجلين وإنكارهم المسح على الخفين، ونحو ذلك.

وحيث أنه فيساوي تعريف الشمني لها بأنها: ما أحدث على خلاف الحق المتلقى عن رسول الله ﷺ من علم، أو عمل، أو حال بنوع شبهة أو استحسان وجعل ديناً قوياً وصراطاً مستقيماً. اهـ.

الأصل الثاني

البدعة حقيقة وإضافية

قال الشاطبي ما ملخصه: أن البدعة الحقيقية هي التي لم يدل عليها دليل شرعي لا من كتاب، ولا سنة، ولا إجماع، ولا استدلال معتبر عند أهل العلم لا في الجملة ولا في التفصيل، ولذلك سميت بدعة كما تقدم ذكره لأنها شيء مخترع على غير مثال سابق، وإن كان المبتدع يأبى أن ينسب إليه الخروج عن الشرع، إذ هو مدع أنه داخل بما استنبط تحت مقتضى الأدلة، لكن تلك الدعوى غير صحيحة، وقد مثل الشاطبي لها بأمثلة كثيرة:

- (١) التقرب إلى الله تعالى بالرهبانية وترك الزواج مع وجود الداعية إليه وفقد المانع الشرعي.
- (٢) تحمل الهند في تعذيبها أنفسها بأنواع العذاب الشنيع، والتمثيل الفظيع على جهة استعجال الموت لنيل الدرجات العليا.
- (٣) تحكيم العقل، ورفض النصوص في دين الله، وقد قال الله

تعالى: ﴿ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ (١).
 وقال: ﴿ إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ ﴾ (٢) من ذلك أن الحمر لما حرمت
 ونزل من القرآن في شأن من مات قبل التحريم وهو يشربونها
 ﴿ لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا
 طَعِمُوا ﴾ (٣) الآية تأولها قوم على أن الحمر حلال، وأنها داخلة
 تحت قوله: «فِيمَا طَعِمُوا»، وبعض الفلاسفة تأول لها غير هذا
 وأنه إنما يشربها للنفع لا للشهوة، وعاهد الله على ذلك، فكأنها
 عندهم من الأدوية أو غذاء صالح يصلح لحفظ الصحة.

(٤) إن الكفار قالوا: إنما البيع مثل الربا فإنهم لما استحلوا العمل به
 احتجوا بقياس فاسد، فقالوا إذا فسخ العشرة التي اشترى بها
 إلى شهر في خمسة عشر إلى شهرين (٤) فهو كما لو باع بخمسة
 عشر إلى شهرين، فرد الله عليهم وأكذبهم فقال: ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ
 قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ (٥) أي
 ليس البيع مثل الربا، فهذه بدعة محدثة أخذوا بها مستنديين إلى
 رأي فاسد. اهـ.

(١) سورة النساء الآية ٥٩.

(٢) سورة الانعام الآية ٥٧.

(٣) سورة المائدة الآية ٩٣.

(٤) صورته أن يشتري سبعة بعشرة لمدة شهر، ثم يحول العشرة إلى خمسة عشر، والشهر
 إلى شهرين.

(٥) سورة البقرة الآية ٢٧٥.

أقول: ويمكنك التمثيل بأمثلة أخرى:

أ - صلاة بركوعين وسجود واحد.

ب - صلاة مبدوءة بتسليم مختتمة بتكبير.

ج - صلاة يتشهد في قيامها و يقرأ في جلوسها.

د - صلاة يبدأ بسجودها قبل ركوعها.

هـ - صلاة الصبح ثلاث ركعات.

و - صلاة المغرب ركعتين.

ز - صلاة العشاء خمس ركعات.

ح - صوم الليل وإفطار النهار.

ط - الطواف بغير البيت كالأضحية.

ي - الوقوف على غير عرفة بدل عرفة.

ك - السعي بين جبلين غير الصفا والمروة بدلها، إلى غير ذلك من الأمثلة التي لم يقم عليها دليل لا باعتبار جملتها، ولا باعتبار تفصيلها، فهي بدع حقيقية لا يصح لتقرب بها إلى الله تعالى، ومن تقرب بها فقد تقرب إلى الله بما لم يشرع.

وأما الدعة الإضافية كما يؤخذ من كلام الشاطبي فهي التي لها شائتان:

(إحداهما): لها من الأدلة متعلق، فلا تكون من تلك الجهة بدعة.

(والأخرى): ليس لها متعلق إلا مثل ما للبدعة الحقيقية، فلما كان العمل الذي له شائتان لم يتخلص لأحد الطرفين، وضعنا له هذه التسمية وهي: [البدعة الإضافية] أي أنها بالنسبة إلى إحدى الجهتين سنة، لأنها مستندة إلى دليل، وبالنسبة إلى الجهة الأخرى بدعة، لأنها مستندة إلى شبهة لا إلى دليل، أو غير مستندة إلى شيء، والفرق بينهما من جهة المعنى أن الدليل عليها من جهة الأصل قائم، ومن جهة الكيفيات أو الأحوال أو التفاصيل لم يقم عليها، مع أنها محتاجة إليه، لأن لغالب وقوعها في التعبديات لا في العادات المحضة أ هـ.

أقول: وهذا القسم، وهو: [البدعة الإضافية] هو مثار لخلاف بين المتكلمين في لسن البدع، وله أمثلة كثيرة:

(١) صلاة الرغائب، وهي ثنتا عشرة ركعة من ليلة الجمعة الأولى من رجب بكيفية مخصوصة، وقد قال العلماء: إنها بدعة منكرة قبيحة، وكذا صلاة شعبان، ووجه كونها بدعة إضافية أنها مشروعة باعتبار، غير مشروعة باعتبار آخر، فأنت إذا نظرت إلى أصل الصلاة تجدها مشروعة، لحديث رواه الطبراني في الأوسط: «الصلاة خير موضوع» وإذا نظرت إلى ما عرض لها من التزام الوقت المخصوص والكيفية المخصوصة تجدها بدعة، فهي مشروعة باعتبار ذاتها، مبتدعة باعتبار ما عرض لها، وقد قال النووي: صلاة رجب وشعبان بدعتان قبيحتان مدمومتان، وقال في شرح الأحياء: [بدعتان موضوعتان منكرتان

قبيحتان] ولا تغتر بذكرهما في كتاب القوت والاحياء، وليس لأحد أن يستدل على شرعيتها، بقوله ﷺ : « الصلاة حير موضوع » (١)، فإن ذلك يختص بصلاة لا تخالف الشرع بوجه من الوجوه، وقد صحّ الهي عن الصلاة في الأوقات المكروهة. اهـ.

فأنت ترى أن العلماء قد ذموا صلاة الرغائب مع دخولها في عموم أوامر الصلاة، لأنها وإن شرعت باعتبار أصلها فهي غير مشروعة باعتبار ما عرض لها من التزام الوقت المخصوص والكيفية المخصوصة.

(٢) الصلاة والسلام عقب الأذان مع رفع الصوت بهما وجعلها بمنزلة ألفاظ الأذان، فإن الصلاة والسلام مشروعان باعتبار ذاتهما، ولكنها بدعة باعتبار ما عرض لها من الجهر، وجعلها بمنزلة ألفاظ الأذان، وقد أشار إلى ذلك ابن حجر الهيتمي حيث سئل عن الصلاة والسلام عقب الأذان بالكيفية المعروفة، فقال: [الأصل سنة، والكيفية بدعة]، ومعناه أنه بدعة إضافية، فهو باعتبار ذاته مشروع، وباعتبار كيفيته غير مشروع، فهو كصلاة الرغائب.

(٣) التأذين للعديد أو الكسوفين، فإن الأذان من حيث هو قرينة، وباعتبار كونه للعديد أو الكسوفين بدعة.

(٤) الإستغفار عقب الصلاة على هيئة الاجتماع ورفع الصوت، فإن الإستغفار في ذاته سنة، وباعتبار هيئته من رفع الصوت واجتماع

(١) أنظر «صحيح الجامع ص ٣٨٧» و«صحيح الرغيب والرهف» ص ٣٨٦.

المستعفرين بدعة.

(٥) الأذان يوم الجمعة داخل المسجد فإن لأذان في ذاته مشروع، وبالنظر إلى مكانه مبتدع.

(٦) تخصيص يوم لم يخصه الشارع بصوم، أو ليلة لم يخصها الشارع بقيام، فالصوم في ذاته مشروع، وتخصيصه بيوم مخصوص لم يخصه الشارع به بدعة، وقيام الليل في ذاته مشروع، وتخصيصه بليلة لم يخصها الشارع به بدعة.

(٧) رفع لصوت بالذكر والقرآن أمام الجنازة، فإن الذكر باعتبار ذاته مشروع، وكذا القرآن باعتبار ذاته مشروع، وباعتبار ما عرض له من رفع الصوت غير مشروع، وكذا وضعه في ذلك الموضع غير مشروع، فهو مبتدع من جهتين: من جهة موضعه، ومن جهة كيفيته، إلى غير ذلك من كل عمل له شائبتان، بحيث يكون مشروعاً باعتبار، غير مشروع باعتبار آخر.

ومن ذلك تعلم أن من ينكر لبدع المذكورة إنما ينكرها بالاعتبار الثاني، وهو جهة الابتدع، في تسمعه من بعض الناس من أن فلاناً يكرر الذكر أو لدعاء، أو لصلاة على النبي ﷺ، أو قراءة القرآن: هو كلام نشأ عن جهل بالدن، وجهل بما بعينه المنكر، أو هو كلام يراد منه التشهير بصاحب لقول، فهو إما جهل أو تجاهل، نعوذ بالله منها.

وقد أخبرني بعض أصدقائي أن بعض المشايخ كان إذا أراد التنكيل بصاحبه الذي يعلم الناس الدين، دعا عوام الناس، وقال لهم: ماذا تقولون في الصلاة على النبي ﷺ؟ فيقولون: هي من الدين، فيقول إن فلاناً ينكرها. وماذا تقولون في الاستغفار، وقراءة القرآن؟ فيقولون: إن الاستغفار عبادة، وكذا قراءة القرآن، فيقول لهم: إن فلاناً ينكرها، فوقع ذلك من صديقي موقع الإعجاب وقال له: كيف ذلك وأنت تعلم ما يقول؟ فقال له: إني لا أريد إلا تنفير العامة منه حتى لا يسمعوا له نصيحة أخرى. فانظروا يا قوم كيف يكون هذا، وكيف يحارب من يدعون الناس إلى سنة الرسول ﷺ بأساليب شيطانية؟

هذا، وإن صاحب البدعة الإضافية يتقرب إلى الله تعالى بمشروع، وغير مشروع: كما علمت من الأمثلة الماضية، والتقرب يجب أن يكون بمحض المشروع، فكما يجب أن يكون العمل مشروعاً باعتبار ذاته يجب أن يكون مشروعاً باعتبار كلفيته، كما يفيد حديث «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»، رواه مسلم، فالمبتدع بدعة إضافية قد نخط عملاً صالحاً وآخر سيئاً، وهو يرى أن الكل صالح.

الأصل الثالث

العادة المحضة لا يدخلها الإبتداع المذموم

قال الشاطبي ما معناه: ثبت في الأصول الشرعية أنه لا بد في كل عادي من شائبة التعبد، لأن ما لم يعقل معناه على التفصيل من الأمور به أو المنهي عنه فهو المراد بالتعبد، وما عقل معناه، وعرفت مصدته أو مفسدته فهو المراد بالعادي فالطهارات، والصلوات، والصيام، والحج كلها تعبدات، والبيع، والنكاح والشراء، والطلاق، والإجارات، والجنايات كلها عادات، لأن أحكامها معقولة المعنى.

ولا بد فيها من التعبد، إذ هي مقيدة بأمور شرعية لا خيرة للمكلف فيها سواء أكانت اقتضاء أو تخيراً، فإن التخيير في التعبدات إلزام، كما أن الإقتضاء إلزام، حسبما تقرر برهانه في كتاب الموافقات، وإذا كان كذلك فقد ظهر اشتراك القسمين في معنى التعبد، فإن جاء الابتداع في الأمور العادية من ذلك الوجه صح دخوله في العادات كالعبادات، وإلا فلا، وهذه هي النكتة التي

يدور عليها حكم الباب، فوضع المكوس في معاملات الناس لا يخلو: إما أن يكون على قصد حصر التصرفات وقتاً ما، أو في حالة ما لنيل حطام الدنيا على هيئة غصب الغاصب، وسرقة السارق، وقطع القاطع للطريق، وما أشبه ذلك، أو يكون على قصد وضعه على الناس كالدين الموضوع والأمر المحتوم عليهم دائماً، أو في أوقات محدودة، على كفيات مضروبة بحيث تضاهي المشروع الدائم الذي يحمل عليه العامة ويؤخذون به وتوجه على الممتنع منه العقوبة، كما في أخذ زكاة المواشي والحرث وما أشبه ذلك، فأما الثاني: فظاهر أنه بدعة، أو هو تشريع زائد، وإلزام للمكفين يضاهي إلزامهم الزكاة المفروضة، والديات المضروبة، والغرامات المحكوم بها في أموال الغُصَّاب والمتعبدین، بل صار في حقهم كالعبادات المفروضة، فمن هذه الجهة يصير بدعة بلا شك لأنه شرع مستدرك.

فتصير المكوس على هذا الفرض لها نظران: نظر من جهة كونها محرمة على الفاعل كسائر أنواع الظلم، ونظر من جهة كونها اختراعاً لتشريع يؤخذ به الناس إلى الموت، كما يؤخذون بسائر التكاليف، فاجتمع فيها نهيان: نهى عن المعصية، ونهى عن البدعة، وكذا تقديم الجهال على العلماء، وتولية المناصب الشريفة من لا يصلح لها بطريق التوارث هو من هذا القبيل، فإن جعل الجاهل في موضع العالم حتى يصير مفتياً في الدين، ومعمولاً بقوله في الأموال، والدماء، والإبضاع، وغيرها محرم في الدين، وكون ذلك يتخذ ديناً حتى يصير الآن مستحقاً لرتبة الأب وإن لم يبلغ رتبة الأب في ذلك المنصب بطريق

الوراثة أو غير ذلك بحيث يشيع ذلك العمل و يطرد و يرده الناس :
كالشرع الذي لا يخالف فهو بدعة بلا إشكال .

و يشبه ذلك زخرفة المساجد بألوان تفرق قلوب المصلين وأبسطة
فيها من أنواع النقش ما يشغل المصلي ، وكذا تعليق الثريات الباهظة
الأثمان ، إذ كثير من الناس يعتقد أنها من قبيل ترفيع بيوت الله
تعالى ، حتى يعد الإنفاق في ذلك إنفاقاً في سبيل الله تعالى ، فإنها بهذا
الإعتبار تصير بدعاً مذمومة ، وأما تنظيم المساجد بتشيد بنائها ، ورفع
رفعاً مناسباً وتنظيف جدرانها وتلوينها بلون لا يحول بين المصلي وبين
ربه ، وكذا فرشها بالفرش التي لا تعدو حد الاقتصاد والتوسط ، فهذا
ليس من محل الخلاف ، وإنما هو عمارة للمساجد ، ينفق فيه من آمن
بالله واليوم الآخر ، وحسبك ما كان من أمير المؤمنين عثمان بن عفان
من إصلاح المسجد النبوي .

وجملة القول أن الإبتداع إن دخل في الأمور العادية فإنما يدخلها
من جهة ما فيها من معنى التعبد ، فرجع الأمر إلى أن الابتداع المذموم
لا يكون في العادي المحض ، ومن ذلك تعرف حكم الابتداع في
الشرب ، والأكل ، والمشى ، والنوم ، فهذه كلها أمور عادية وقد دخلها
التعبد ، وقيدتها الشارع بأمور لا خيرة فيها كنهى اللابس عن إطالة
الثوب عجباً ، والأمر بالتسمية عند الأكل والشرب ، والنهي عن
الإسراف فيها ، والنهي عن نوم الإنسان عارياً على سطح إلى غير ذلك
من القيود التي قيد بها الشارع ، فالأمور المذكورة عادية ، وإن دخلها

الإبتداع فلا يدخلها من جهة أنها عادية، وإنما يدخلها من الجهة التي رسمها الشارع فيها، فإذا خولف بها لوجه المشروع واعتبر ذلك ديناً يتقرب به إلى الله تعالى كنت بدعاً من هذه الجهة، بل هي معصية، وابتدع، باعتبارين، كما تقدم في وضع المكوس، فهي باعتبار مخالفتها الأمر والنهي عصبين، ومن حيث التقرب بها إلى الله تعالى من الجهة لمضادة لطريقة التي رسمها تكون بدعة مذمومة.

الأصل الرابع

الفرق بين البدع والمصالح المرسلة

من الناس من تشبه عليه البدع بالمصالح المرسلة، ومنشأ الغلط أن المصالح المرسلة يرجع معناها إلى اعتبار المناسب الذي لا يشهد له أصل معين، فليس له شاهد شرعي على الخصوص، فيما كان ها هنا موضع اشتباه، لأن البدع والمصالح المرسلة يجريان من واد واحد، وهو أن كلا منهما لم يقم على خصوصه دليل شرعي، فوجب الفرق بينهما، وقيل أن نريك الفرق نذكر لك مقدمة في التعويل على المصالح المرسلة والاحتجاج بها فنقول:

قال الشوكاني في إرشاد الفحول ما معناه: المشهور أن القول بالمصالح المرسلة مذهب مالك، وأن الجمهور على خلافه، وليس هذا القول صحيحاً على إطلاقه، فإن بعض علماء الأصول جعل القول بها من مسالك العلة للقياس، فأدخلوه فيما يسمونه [المناسبة، أو المعنى المناسب] وعدّها بعضهم من أنواع الاستدلال، لا من أصول الأحكام، فالأكثر يقولون بها وإن اختلفوا في اسمها.

وقال القرافي: هي عند التحقيق في جميع المذاهب، لأنهم يقومون ويقعدون بالمناسبة، ولا يطلبون شاهداً بالاعتبار، ولا نعني بالمصلحة المرسلة إلا ذلك.

وقال إمام الحرمين: ذهب الشافعي ومعظم أصحاب أبي حنيفة إلى تعلق الأحكام بالمصالح المرسلة بشرط الملاءمة للمصالح المعتبرة لمشهود لها بالأصول. ذكر ذلك الشوكاني في إرشاد الفحول وفيه تصرف.

ومنه تعلم أن الإحتجاج بالمصالح المرسلة مذهب الجمهور وإن اشتهر القول به عن خصوص المالكية.

الفرق بينها

قد عرفت مما تقدم ما هي البدعة، ولم يبق إلا أن تعرف ما هي المصلحة المرسلة، فنقول:

قسم الأصوليون المناسب إلى ما عدم اعتبار الشرع له، وما علم إلغاؤه له، وما لا يعدم اعتباره ولا إلغاؤه، وهو الذي لا يشهد له أصل معين بالاعتبار، بل يؤخذ من مقاصد الشرع العامة فيعد من وسائلها، وهذا القسم هو الذي يسمونه بالمصالح المرسلة، وقد ذكر الشاطبي للمصالح المرسلة عشرة أمثلة ليتبين الفرق بينهما، ويعلم أن البدع ليست من المصالح في شيء. فقال ما ملخصه:

١ - إن أصحاب رسول الله ﷺ اتفقوا على جمع المصحف ، وليس ثم نص على جمعه وكتبه أيضاً ، وقد ذهب عمر بن الخطاب إلى أبي بكر رضي الله عنهما ، وأخبره أن القتل قد استحرَّ (١) بالقراء يوم اليمامة ، وأخشى أن يستحر بهم في المواطن كلها فيذهب قرآن كثير ، وأرى أن تأمر بجمع القرآن ، وما زال به عمر حتى شرح الله صدره لجمعه ، ورأى أبو بكر الذي رآه عمر ، فهذا عمل لم ينقل فيه خلاف عن أحد من الصحابة .

ثم روي عن أنس بن مالك : أن حذيفة بن اليمان كان يغازي أهل الشام وأهل العراق في فتح أرمينية وأذربيجان ، فأفرعه اختلافهم في القرآن ، فقال لعثمان يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب كما اختلفت اليهود والنصارى ، فأرسل عثمان إلى حفصة : أرسلي إلي بالمصحف ننسخها في المصاحف ثم نردها عليك ، فأرسلت حفصة بها إلى عثمان ، فأرسل عثمان إلى زيد بن ثابت ، وإلى عبد الله بن الزبير ، وسعيد بن العاص ، وعبد الرحمن بن الحارث ابن هشام ، فأمرهم أن ينسخوا المصحف في المصاحف ثم قال للرهط القرشيين ما اختلفتم فيه أنتم وزيد فاكتبوه بلسان قريش فإنه نزل بلسانهم ، قال ففعلوا حتى نسخوها في المصاحف ثم بعث عثمان في كل أفق مصحفاً ، ثم أمر بما سوى ذلك أن يحرق ، فهذا أيضاً إجماع آخر في كتبه ، وجمع الناس على قراءة لا يحصل منها في الغالب

(١) اشتد .

اختلاف، ولم يخالف في المسألة إلا عبد الله بن مسعود، فإنه امتنع من طرح ما عنده من القراءة المخالفة لمصاحف عثمان، ولم يرد نص عن النبي ﷺ بما صنع أصحابه، ولكنهم رأوه مصلحة تناسب تصرفات الشرع قطعاً، فإن ذلك راجع إلى حفظ الشريعة، والأمر بحفظها معلوم، وإلى منع الذريعة للاختلاف في أصلها الذي هو القرآن، وقد علم النهي عن الاختلاف في ذلك بما لا مزيد عليه.

٢ — إتفاق أصحاب رسول الله ﷺ على حد شارب الخمر ثمانين، وإنما مستندهم في ذلك الرجوع إلى المصالح، ولم يكن فيه في زمان رسول الله ﷺ حد مقرر، وإنما جرى الزجر فيه مجرى التعزير، ولما انتهى الأمر إلى أبي بكر رضي الله عنه قرّره على طريق النظر أربعين، ثم انتهى الأمر إلى عمر رضي الله عنه، فتتابع الناس فجمع الصحابة فاستشارهم، فقال علي رضي الله عنه: من سكر هذى، ومن هذى افتري، فأرى عليه حد المفترى، ووجه إجراء المسألة على الاستدلال المرسل أن الشريعة تقيم الأسباب في بعض المواضع مقام المسببات، والمظنة مقام الحكم، فقد جعل الإيلاج في أحكام كثيرة في معنى الإنزال، وحرمت الخلوة بالأجنبية حذراً من الذريعة إلى الفساد، فأروا الشرب ذريعة إلى الإفتراء الذي تقتضيه كثرة الهذيان فإنه أول سابق إلى السكران — قالوا — فهذا من أوضح الأدلة على إسناد الأحكام إلى المعاني التي لا أصول لها [يعني على الخصوص به] وهو مقطوع من الصحابة رضي الله عنهم.

٣ — إن الخلفاء الراشدين قضوا بتضمن الصناع، قال علي رضي الله عنه: [لا يصلح لناس إلا ذلك] ووجه المصلحة فيه أن الناس لهم حاجة إلى الصناع، والغالب عليهم التفريط في عين لأمتعة، فلو لم يضمنوا مع مس الحاجة إليهم لأفضى ذلك إلى أحد أمرين: إما ترك لاستصناع بالكلية، وذلك شاق على الخلق وإما أن يعملوا ولا يضمنوا بدعواهم لهلاك، فتضيع لأموال وتتطرق الخيانة، فكانت المصلحة التضمن، هذا معنى قوله: [لا يصلح الناس إلا ذلك].

٤ — يجوز قتل الجماعة بالواحد، والمستند فيه المصلحة لمصلحة، إذ لا نص على عين المسألة، ولكنه منقول عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو مذهب مالك والشافعي، ووجه المصلحة أن القتل معصوم وقد قتل عمداً، فأهداره داع إلى خرم أصل القصاص واتخاذ الاستعانة، والاشتراك ذريعة إلى السعي بالقتل إذا علم أنه لا قصاص فيه، وليس أصده قتل المنفرد، فإنه قاتل تحقيقاً، والمشارك ليس بقاتل تحقيقاً، فإن قيل هذا أمر بدعي في الشرع، وهو قتل غير القاتل قلنا ليس كذلك، بل لم يقتل إلا القاتل، وهم الجماعة من حيث الاجتماع عند مالك والشافعي، فهو مضاف إليهم تحقيقاً بإضافته إلى الشخص الواحد، وإنما التعيين في تنزيل الأشخاص منزلة الشخص الواحد، وقد دعت إليه المصلحة، فلم يكن مبتدعاً، مع ما فيه من حفظ مفاصل الشرع

في حقن الدماء، وعليه يجري عند مالك قطع الأيدي باليد الواحدة، وقطع الأيدي في الصاب الواحد.

٥ — إقامة إمام لمسلمين مقلد عند فقد المجتهد، مع نقل الإتياف عى أن الإمامة الكبرى لا تكون إلا لمن نال رتبة الاجتهاد، ولكن حيث فرض نحو الزمان عن مجتهد يظهر بين الناس، واقتروا إلى إمام يقدمونه لجريان الأحكام، وتسكين ثورة الثائرين، والحياطة على دماء المسلمين وأموالهم، فلا بد من إقامة الأمثل ممن ليس بمجتهد، لأننا بين أمرين: إما أن يترك الناس فوضى وهو عين الفساد. وإما أن يقدموه فيزول الفساد به، وهو نظر مصدحي يشهد له وضع أصل الإمامة، والإجماع إنما انعقد على فرض أن لا يخو الزمان عن مجتهد، فصار مثل هذه المسألة مما لم ينص عليه فصح الاعتماد فيه على المصلحة.

٦ — ما نقل عن مالك من جواز الحبس في التهم، وعن بعض أصحابه من جواز الضرب بالتهم لأنه قد تتعذر إقامة البينة.

٧ — إذا خلا بيت المال وزادت حاجة الجند فللإمام أن يوظف على الأغنياء ما يراه كافياً لهم في الحال.

٨ — ما قاله بعض العلماء من أن للإمام أن يعاقب بالمال إذا رأى المصلحة في ذلك.

٩ — إذا طبق الحرام الأرض أو ناحية منها، وانسدت طرق المكاسب الطيبة، ومست الحاجة إلى الزيادة على سد الرمق، فيجوز

الريادة، إذ لو اقتصر على سد الرمق لتعطل المكاسب والأعمال، وفي ذلك مضجعة لدين.

١٠— إذا بويج رجل من الإمامة الكبرى، واستب به الأمر، وظهر من هو أكفأ منه، ولو خلع الأول لثارت المعنى، واصطربت الأمور، فالمصلحة قاضية ببقاء الأول ارتكاباً لأخف الضررين اهـ. ما مثل به الشاطبي باختصار في بعضها.

أقول: فهذه الأمثلة العشرة تريك بُعد ما بين البدع والمصالح المرسلة، لأن البدعة كما سبق لك هي [طريقة في لدين مخترة يقصد بها المبالغة في التقرب إلى الله تعالى] فهي ظاهرة في التعبدات، وعامة لتعبدات لا يعقل لها معنى على التفصيل، والمصالح المرسلة عامة النظر فيها إنما هو فيما عقل منها، وجرى على المناسبات المعقولة التي إذا عرضت على العقول تلقى بالقبول، فلا مدخل لها في التعبدات، ولا فيما جرى مجراها، فحاصل المصالح المرسلة يرجع إلى حفظ أمر ضروري، أو رفع حرج لازم في الدين، فجمع المصحف حفظ لشريعة بحفظ أصلها وكتابته سد لباب الخلاف فيه، وتعزيز الشارب بحده ثمانين لمحافظة على العقل، وتضمن الصناعات لحفظ الصنعة والمال، وقتل الجماعة بالواحد لحفظ النفس والأطراف، ومبايعة المقلد لحفظ مصالح الأمة، وجواز الحبس والضرب في التهم للاحتيال لحفظ المال، وتوطيف الإمام شيئاً على الأغنياء هو حفظ لأرواح الجند، ولشوكة الإمام، وإباحة ما زاد على سد الرمي، هو رفع حرج لتحفظ

المصالح وبها يحفظ الدين، والرضا بإمامة المفضول مع وجود الفاضل هو حفظ لكيان الأمة، وعدم المخاطرة بالنفوس والأموال.

ومن ذلك تعرف أن البدع كالمضادة للمصالح المرسلة، لأن البدع تكون في التعبدات، ومن شأنها أن تكون غير معقولة المعنى، بخلاف المصالح فإنها إنما تكون في معقول المعنى، وهنالك فرق آخر، وهو أن البدع إنما تكون في المقاصد، بخلاف المصالح فإنها تكون في الوسائل، ولذا أرجعها بعضهم إلى قاعدة [ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب]، وإنك لو تأملت أمثتها السابقة لوجدتها تدور حول حفظ الكليات الخمس التي أمرنا بالمحافظة عليها، وهي التي أشار لها اللقاني في قوله:

وحفظ دين ثم نفس مال نسب ومثلها عقل وعرض قد وجب

ووجه كون حفظ الكليات وسائل أن بحفظها يسهل على المرء عبادة الله تعالى، وأن يحيا حياة طيبة، وذلك هو المقصد الأسمى، ولغاية التي يتمناها كل عاقل، فقد علمت أنها يفترقان من جهتين:

[الأولى] أن المصالح هي من باب الوسائل، والبدع من باب المقاصد، وشتان ما بين الوسائل والمقاصد.

[الثانية] أن البدع تكون في التعبدات، وشأن التعبدات ألا تكون معقولة المعنى على التفصيل، والمصالح تكون في المعقول معناه على التفصيل، فكيف مع هذا تشبه البدعة بالمصالح المرسلة، وكيف يحتاج بالمصالح المرسلة التي عمل بها الصحابة على حوار الابتداع في

لدين ؟ وقد رأيت للعلامة الطوفي في رسالة له في الكلام على المصالح
المرسنة ما يؤيد ما نقلته عن النساطري ، وهو أن المصالح لا تكون في
لعبادات لبنائها على التعبد ، وإنما تكون في غيرها ، وبص عبارتة :

وإنما اعتبرنا لمصلحة في المعاملات ونحوها ، دون لعبادات
وشبهها ، لأن العبادات حق للشارع خاص به ، ولا يمكن معرفة حقه
كمّاً وكيفاً ، وزماناً ومكاناً إلا من جهته ، فيأتي به العبد على ما رسم
له ، ولأن غلام أحدا لا يعد مطيعاً خادماً له إلا إذا امتثل ما رسم
سيده ، وفعل بما يعلم أنه يرضيه ، فكذلك ها هنا ، ولذلك لما تعبدت
لفلاسفة بعقوبتهم ، ورفضوا الشرائع أسخطوا الله عز وجل ، وضلوا
وأضلوا ، وهذا بخلاف حقوق المكلفين ، فإنها أحكام سياسية شرعية
وضعت لمصالحهم ، وكانت هي المعتبرة ، وعلى تخصيصها المعول . اهـ .

الأصل الخامس

الاستحسان عند القائل به لا يصلح متمسكاً للمبتدع

أعلم أن العلماء اختلفوا في الاستحسان، فمنهم من نفى حجيته فلم يعتبره أصلاً من أصول الأحكام، وهم من عدا الحنفية والحنابلة، ومنهم من اعتبره، وهم الحنفية والحنابلة، نص على ذلك ابن الحاجب في المختصر، وقد احتج المثبتون بحجج ثلاث :

١ — من الكتاب قول الله تعالى : ﴿ وَاتَّبِعُوا حَسَنَ مَا نَزَّلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ ^(١)، وقوله : ﴿ اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ ﴾ ^(٢) وقوله : ﴿ فَبَشِّرْ عِبَادِ الَّذِينَ يَسْتَمْعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ﴾ ^(٣) وجه الاستدلال أن لأحسن ما تستحسنه العقول.

٢ — من السنة قوله ^(٤) عليه الصلاة والسلام : « ما رآه المسلمون

(١) سورة الرمر الآية ٥٥ .

(٢) سورة الرمر الآية ٢٣ .

(٣) سورة الرمر الآية ١٨ .

(٤) سنن أبي داود، ورواه بعض أشرف مؤلفي سنن مسعود .

حسناً فهو عند الله حسن» وإنما يعني ذلك ما رُوه بعقولهم، وإلا لو كان حسناً بالدليل الشرعي لم يكن من جنس ما يرويه، إذ لا محال لمعقوف في التشريع على ما زعمتم فلم يكن للحديث فائدة.

٣ — إن لأمة اجتمعت على استحسان أمور كثيرة، كدخول الحمام بدون تقدير أجره، ولا مدة لبث، ولا تقدير لماء، وقد ردها الشاطبي بعد أن أوردتها فقد: أما دليل لأول فلا متعلق به، فإن أحسن لإتباع إلينا تباع الأدلة الشرعية، وخصوصاً لقرآن، فإن الله تعالى يقول: ﴿الله نزل أحسن الحديث كتاباً متشابهاً﴾ (١) الآية، وجاء في صحيح الحديث أن النبي ﷺ قال في خصبته: «أما بعد: فإن أحسن الحديث كتاب الله» فيفتفر أصحاب الدليل أن يبينوا أن ميل الطبع، أو أهواء النفوس، مما أنزل الله إلينا فضلاً عن أن يكون من أحسنه، وقوله: ﴿الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه﴾ (٢) الآية، يحتاج إلى بيان أن ميل لنفوس يسمى قولاً، وحينئذ ينظر إلى كونه أحسن القول كما تقدم، وهذا كله فاسد، ثم إننا نعارض هذا بالإستحسان بأن عقولنا تميل إلى بطلاله، وأنه ليس بحجة، وإنما الحجة لأدلة لشرعية المتلقة من الشرع، وأيضاً فيلزم عليه إستحسان العوم ومن ليس من أهل النظر، إذ فرض أن حكمه

(١) سورة براء ٢٣

(٢) سورة براء ١٠

يتبع مجرد ميل النفوس ، وهوى الطباع ، وذلك محال ، للعلم بأن ذلك مضاد لشريعة فضلاً عن أن يكون من أدلتها .

وأما الدليل الثاني فلا حجة فيه من أوجه :

أحدها : أن ظاهره يدل على أن ما رآه المسلمون حسناً فهو حسن ، والأمة لا تجتمع على باطل ، فاجتماعهم على حسن شيء يدل على حسنه شرعاً ، لأن الإجماع يتضمن دليلاً شرعياً ، فالحديث عليكم لا لكم .

الثاني : أنه خبر واحد في مسألة قطعية فلا يسمع . أقول : معنى ذلك أن المستدل يريد أن يثبت بالحديث المذكور أن الإستهسان أصل من أصول الدين ، وحجة من حججه ، فلا بد أن يقيم على ذلك دليلاً قطعياً يوجب الحجية ، ودليله المذكور آحاد ، إن سلم من الطعن فلا يفيد إلا ظن أن الإستهسان أصل ، والقائل بالإستهسان لا يدعي هذا ، بل يدعي القطع بأنه أصل ، فدليله لم ينتج دعواه ، هذا ما فهمته من كلام الشاطبي .

الثالث : أنه إذا لم يرد به أهل الإجماع وأريد بعضهم فينزم عليه استهسان العوام ، وهو باطل بالإجماع ، لا يقال إن المراد استهسان أهل الاجتهاد لأننا نقول هذا ترك لظاهر فبطل الاستدلال ، اهـ . المراد من كلام الشاطبي ، وقد رد الآمدي في الأحكام هذه الوحوه بما يقرب من كلام الشاطبي فارجع إليه إن شئت ، فسم يبق لقائلين بالاستهسان شبهة .

وممن أبكر الاستحسان الشافعي كما عرفت، وقد بانغ في إنكاره
حتى نقل عنه أنه قال: «من ستحسن فقد شرع»، ومعناه كما نقله
صاحب رشد المحو عن الروياني: أنه بص من جهة نفسه شرعاً
غير لشرع.

وقد لشفعي في لرسالة: «لاستحسان تذذ، ولو جاز لأحد
لاستحسان في الدين لجاز ذلك لأهل العقول من غير أهل العلم،
ولجار أن يشرع في الدين في كل باب، وأن يخرج كل أحد لنفسه
شرعاً».

فأنت ترى أن الشافعي يذم الاستحسان بقوله: «من ستحسن
فقد شرع» بدليل كلامه في لرسالة، وقد فهم ذلك لروياني كما
سمعت عنه، ومنه تعرف أن قول ابن العربي: إن الشافعي يمدح
الاستحسان بهذه الجملة، كم نقله عنه صاحب فواتح لرحموت شرح
مسلم الشبوت هو تقو على لإمام، وتأويل باصل كتأويل الباطنية
لنصوص لكتاب، فلا يقام لمثله وزن، وإن أردت أن تعرف ما لهم
من لجرة على النصوص لقرآنية حتى قولها تأويلاً تأباه للغة،
ويصدم أصول الدين، فارجع إلى كتاب: (العلم الشامخ، في إشار
لحق على الآء ولشيخ)، وإنك لو أمعنت النظر لا تجد للاستحسان
معنى يصلح موضعاً للخلاف، لأنهم عرقوه بتعاريف كثيرة، فهم من
عرفه بما يتدر منه. وهو ما يميل إليه لإنسان وهواه، وقد قال الآمدي
في الأحكام: ر هد المعنى لا يصلح موضعاً للترع لا تفاق الأمة قبل

ظهور المخالفين على متناع حكم المجتهد في شرع الله تعالى بسهوته وهو اه
من غير دليل شرعي ، ولا فرق في ذلك بين المجتهد والعامي . وأقرب :
هذا المعنى هو مجمل إنكار التسامعي ، وهو لذي بالغ في إبطاله بقوله :
« من استحسن فقد شرع » وهو لا يعارض قوله : « استحسن في لمعة
أن تكون ثلاثين درهماً » لأن استحسانه بدليل لا بهوى وشهوة
بخلاف الأول .

ومنه من عرفه بأنه دليل ينقدح في نفس المجتهد تقصر عنه
عبارته ، وقد نتقده لآمدي أيضاً ، بأنه إن تردد فيه بين أن يكون
دليلاً محققاً ، أو وهماً فاسداً ، فلا خلاف في امتناع التمسك به ، وإن
تحقق أنه دليل من الأدلة الشرعية فلا نزاع في جواز التمسك به ، وقد
انتقده الشوكاني أيضاً بمثل ما للآمدي ، ومن فسره بأنه العدول عن
موجب قياس إلى قياس أقوى ، أو بأنه تخصيص قياس بدليل هو أقوى
منه ، فهو يرجع إلى العمل بالراجح وترك المرجوح ، وهذا لا ينكره أحد
حتى نفاة الاستحسان ، ثم قال : ولم يبق إلا التفسير : بأنه العدول عن
حكم الدليل إلى العادة ، فيقال فيه : إن أردتم بالعادة ما اتفقت عليه
لأمة من أهل الحل والعقد فهو حق ، وهو يرجع إلى الاستدلال
بالإجماع ، وإن أريد بها عادة من لا يحتج بعادته كالعادات المستحدثة
للعامية فيما بينهم ، فذلك مما يمتنع ترك الدليل الشرعي به . اهـ تصرف .

قول : وبذلك تعلم أنه لم يبق للاستحسان معنى يصلح لشرع ،
لأن منه ما هو باطل باتفاق وهو التحسين بالشهوة ولهوى . ومنه م هو

محتج به اتفاقاً، وهو ما يرجع إلى تقديم الراجح على المرجوح، والقوي على الضعيف، ومنه ما هو دائر بين المقبول اتفاقاً، والمردود اتفاقاً، فلا يخرج عنها، وهو الدليل الذي ينقدح في نفس المجتهد وتقصّر عنه عبارته، وهذا حاصل ما نقله الشوكاني في [إرشاد الفحول] عن جماعة من المحققين، وعليه فالخلف بين مثبتته ونافيه لفظي، فلا وجه لتعلق المبتدع بباب الاستحسان، وقول بعض الناس: هذه بدعة مستحسنة، إن أراد أن الذي استحسناها هو العقل مع مخالفتها ما رسمه الشرع، فقد سبق أن الإجماع على بطلان ذلك في الدين، وإن أراد أنه العمل بالأدلة وهي لمفعول عليه وأن مقتضى الأدلة استحسانها، فيطالب بالأدلة، وبعد قيام الأدلة على حسنها خرجت من باب البدع ودخلت في السنن، كما سبق لك في الأصل لأول في تعريف البدعة، بأنها (طريقة في الدين مخترعة) فالأدلة متى كانت تشهد لها بالقبول فليست من البدع في شيء، ومما ذكرناه لك نعم أن هذه لكلمة، وهي قولهم: [بدعة مستحسنة] إما باطلة، إن أريد أن العقل هو الذي استحسّن، أو متدافعة، إن قلنا أن الشرع هو الذي استحسّن لأن مقتضى كونها بدعة لا يدل عليها دليل شرعي، ومقتضى كونها مستحسنة شرعاً أنه قام الدليل عليها، وهذا تناقض ظاهر.

الأصل السادس في تحقيق: ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن

قد علمت من الأصل الخامس ما قاله الشاطبي في الحديث المذكور، وقد رأيت للعلامة الحافظ محمد بن عبد الحي اللكنوي الحنفي في كتابه (تحفة الأخيار: في أحياء سنة سيد الأبرار) تحقيقاً وافياً في الحديث المذكور، ونصه: قال سعيد الرومي في المجلس الثامن عشر من كتاب مجلس الأبرار: فإن قيل قد اعتاد كثير من الناس أن يستدلوا على عدم كراهة ما اعتادوه من البدع بحديث شاع بينهم، وهو: «ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن»، وما رآه المسلمون قبيحاً فهو عند الله قبيحاً» وهل يصح هذا الاستدلال منهم؟ فالجواب على ما ذكره بعض الفضلاء: أن هذا الاستدلال لا يصح، والحديث حجة عليهم لا لهم، لأنه بعض حديث موقوف على ابن مسعود، رواه أحمد والبزر والطبراني والطيالسي وأبو نعيم هكذا: «إن الله نظر في قلوب العباد فأحتر محمداً فبعثه برسالته ثم نظر في قلوب العباد، فأحتر له

أصحاباً، فجعله (١) أنصار دينه، ووزراء فيه، فما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن، وما رآه لمسلمون قبيحاً فهو عند الله قبيح» ولا شك أن اللام في المسلمين ليس لمطلق الجنس، لأن الحديث حيث لا يكون مخالفاً لقوله ﷺ: «ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلهم في نار إلا واحدة» لأن كلاً من فرق الأمة مسلم يرى تدينه حسناً، فيلزم أن لا يكون فرقة منها في النار، وكذا بعض المسلمين يرى شيئاً حسناً وبعضهم يراه قبيحاً، فيلزم أن لا يتميز الحسن من القبيح، فهو إما لعهد والمعهود ما ذكره في قوله: فاختر له أصحاباً فيكون المراد بالمسلمين الصحابة فقط، أو لاستغراق خصائص الجنس فيراد بالمسلمين أهل الاجتهاد الذين هم الكاملون في صفة الإسلام صرفاً للمطلق إلى الكامل، لأن المطلق عند عدم القرينة ينصرف إلى الفرد الكامل وهو المجتهد، فيكون ما رآه الصحابة أو أهل الاجتهاد حسناً فهو عند الله حسن، وما رآه الصحابة أو أهل الاجتهاد قبيحاً فهو عند الله قبيح، ويجوز أن يكون للاستغراق الحقيقي، فيكون المعنى ما رآه جميع المسلمين حسناً فهو عند الله حسن، وما رآه جميع المسلمين قبيحاً فهو عند الله قبيح، وما اختلف فيه فالعبرة فيه للقرون الثلاثة لمشهودهم بالخير. اهـ كلامه.

وأنا أقول: أظهر هذه الإحتمالات الثلاثة التي ذكرها في اللام، وصحها هو الاحتمال الأول، كما تدل عليه الفاء والخلة على ما رآه

(١) لعل لأصل فجمعهم أو يرد هذا الجمع.

المسلمون، والاحتمالان الأخيران إنما يتوجهان إذا كان لفظ الحديث ما رآه بدون الفاء أو ما رآه مع لو وبدل الفاء كما هو المشهور الجاري على ألسنتهم، وإذا ليس فليس، وقد نسب جماعة هذا الحديث منهم الإمام الراري في التفسير الكبير والعيني في شرح الهداية وغيره من شراحها إلى النبي ﷺ، وقالوا: قال رسول الله ﷺ: «ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن»، لكن قال ابن نجيم في القاعدة السادسة من النوع الأول من الفن الأول من كتاب الأشباه والنظائر. قال العلائي: لم تجده مرفوعاً في شيء من كتب الحديث أصلاً ولا بسند ضعيف بعد طول البحث، وكثرة الكشف والسؤال، وإنما هو من قول عبد الله بن مسعود موقوفاً عليه أخرجه أحمد. اهـ. المراد من كلام الحافظ اللكنوي، وما قاله اللكنوي من أن الحديث المذكور موقوف على ابن مسعود وليس بالمرفوع قد نقه أيضاً العلامة القاسمي في حاشيته على رسالة نجم الدين الطوفي في المصالح المرسلة.

أقول: ومما نقنناه لك من الكلام على هذا الأثر تعرف أن تمتص أنصار البدع بهذا الحديث ليس كما ينبغي، لأنه أثر موقوف على ابن مسعود، وقد اختلفوا في العمل بقول الصحابي، وعلى فرض العمل به، فالمراد منه ما أجمعوا على حسنه، إما من جميع المسلمين، أو من خصوص لصحابة كما علمت مما تقدم.

الأصل السابع

في أفعال الرسول صلى الله عليه وسلم

تقرر في علم الأصول أن فعل النبي ﷺ إن كان مما وضع فيه أمر الجبلة: كالقيام والقعود، والأكل والشرب، فلا نزاع في كونه على الإباحة بالنسبة إليه وإلى أمته، وإن كان من خواصه كإباحة الوصال في الصوم، والزيادة على أربع نسوة في النكاح، فلا يدل على التشريك بيننا وبينه إجماعاً، وإن كان فعله بياناً لنا كصلاته الظهر أربعاً، والمغرب ثلاثاً، والصبح ركعتين، فإنه بيان لقوله ﷺ: «صلوا كما رأيتموني أصلي»، رواه البخاري بسنده عن مالك بن الحويرث: وكقطعه يد السارق من الكوع، فإنه بيان لقوله تعالى: ﴿فَاقْطِعُوا أُيُدَيْهِمَا﴾^(١)، فهذا لقسم تابع لمبين في الوجوب، والندب، والإباحة.

وما ليس جبلة، ولا مختصاً به، ولا بياناً، فإما أن يظهر فيه قصد القرية، فقليل: هو للوجوب، وقيل: للندب، وقيل: للإباحة، وقيل:

(١) سورة المائدة الآية ٣٨.

بالوقف، واختار الشوكاني في إرشاد الفحول كونه لسدب فقال:
وعدي أن لا معنى للوقف في الفعل الذي ظهر فيه قصد القرية، فإن
قصد القرية يخرج عن الإباحة إلى ما فوقها، والمتيقن مما فوقها الندب.
اهـ. ووافقه على ذلك الآمدي من الشافعية في الأحكام، وابن
الحاجب من المالكية في مختصره.

وإن لم يظهر فيه قصد القرية ففيه الأقوال الأربعة الماضية، ورجح
الشوكاني في هذا القسم أيضاً كونه للندب، وعلى ذلك بأن فعله فعله
وإن لم يظهر فيه قصد القرية فهو لا بد أن يكون لقرية، وأقل ما
يتقرب به هو المندوب، ولا دليل يدل على زيادة على الندب فوجب
القول به، ولا يجوز القول بأنه يفيد الإباحة فإن إباحة الشيء بمعنى
استواء طرفيه موجودة قبل ورود الشرع به، فالقول بها إهمال لفعل
الصادر منه فعله، فهو تفريط، كما أن حمل فعله المجرد على الوجوب
إفراط، والحق بين المقصر والغالي. اهـ. أما الآمدي فقد قال أنه لا
يفيد الندب على الخصوص، بل هو دليل على القدر المشترك بين
الوجوب والندب والإباحة، وهو رفع الحرج عن الفعل لا غير، وأما ما
اختص به الوجوب والندب من ترجيح الفعل على الترك وما اختص
به المباح عنها من استواء الطرفين فشكوك فيه، ورجح ابن الحاجب
من المالكية أنه للإباحة.

الأرجح من الأقوال

أقول الظاهر ما ذهب إليه الآمدي من أن محض الفعل لا يدل

على أن الفعل قرينة، بل يدل على أنه ليس بمحرّم فقط. وأما كونه قرينة على الخصوص وذلك شيء آخر، فإن الصحابة رضوان الله عليهم وهم أعلم للناس بالدين، وأحرص الناس على اتباع الرسول في كل ما يقرب إلى الله تعالى كانوا يشاهدون من النبي ﷺ أفعالاً، ولما لم يظهر لهم فيها قصد القرينة لم يتخذوها ديناً يتبعون به و يدعون الناس إليه، ولذلك أمثلة كثيرة.

١ — أن النبي ﷺ حينما كان مهاجراً إلى المدينة أخذ طريق الساحل، لأنه أبعد عن العدو، ولو كان مجرد الفعل يدل على القرينة لاقتضى أن كل مسافر من مكة إلى المدينة يستن له أن يسلك طريق الساحل وإن كان بعيداً، ولم يقل بذلك أحد من الصحابة، فدلّ ذلك على أنه ليس بسنة من سنن الدين.

٢ — إن النبي ﷺ اختفى هو وصاحبه في الغار عن أعدائه المشركين ومكث به أياماً يعبد الله حتى تمكن من السفر، ولو كان محض الفعل يفيد النذب لذهبت الصحابة إلى ذلك الغار لتعبد الله تعالى فيه كما كان النبي ﷺ، وحيث لم ينقل لنا أن أحداً من الصحابة كان يذهب إلى الغار ليتعبد فيه علم أن العبادة في خصوص الغار ليست مقصودة وأن الفعل بمجرد لا يفيد القرينة.

٣ — روي عن أنس رضي الله عنه قال: «كان لنعلي رسول الله ﷺ قبالة (١)». رواه الخمسة إلا مسلماً، فهذا الصنف هو

(١) معرده قال بكسر القاف، وهو السير الذي يكون بين الإصبعين.

حذاء رسول الله ﷺ ، فهل يكون لبس هذا الصنف سنة من سنن الدين ، ومن لم يلبسه يكون تاركاً لسنة و يعاتب عليها ؟ أم هذا لا يقوله أحد ، ولو كان الفعل المجرد يدل على النذب لكان لبس هذا النوع من الأحذية سنة تبقى ببقاء الأيام .

٤ - ثبت في الصحيح : « أن النبي ﷺ في يوم بدر جاء إلى أدنى ماء من بدر فنزل عنده ، فقال الحباب بن المنذر : يا رسول الله أرأيت هذا المنزل ، أمتزلاً أنزلك الله ليس لنا أن نتقدمه ولا نتأخر عنه ، أم هو الرأي والحرب والمكيدة ؟ قال : بل هو الرأي والحرب والمكيدة ، فقال : يا رسول الله ليس هذا بمنزل ، فانفض بالناس نأتي أدنى ماء من القوم فننزله ، ثم نُغَوِّرُ^(١) ما وراءه الخ ما قال ، فقال له النبي ﷺ : لقد أشرت بالرأي ، وعمل برأيه » ، وهذا يدل على أن محض الفعل لا يفيد أنه قرابة . وجه الدلالة أن الصحابة لا يرون أن كل فعل للنبي ﷺ عن وحي من الله تعالى ، بل منه ما هو مستند إلى وحي كالفعل الذي يظهر فيه قصد القرابة ، ومنه ما هو مبني على رأي واجتهاد ، ولذلك سأل الحباب بن المنذر بجمع من الصحابة عن المنزل الذي نزل به النبي ﷺ هل النزول فيه عن وحي حتى يدعونا له ، أو عن رأي واجتهاد حتى يشاركوه فيه ، وأجاب النبي ﷺ بأنه عن رأي واجتهاد ، وقد رأوا أن ينزلوا منزلاً آخر هو أنفع منه للحرب ، وأقرب للنكاية بالعدو ، ولو كان فعل الرسول لا يكون

(١) مذهب بمائه .

إلا عن وحي ما كان لذلك السؤال وجه، وما صح منه موافقتهم وترك الوحي.

٥ - إن النبي ﷺ كان يأكل من القوت التمر والشعير، ومن الفاكهة الرطب والبطيخ والفثاء، وكان يلبس وهو بالمدينة من نسيج اليمن، فهل إذا وُجد الرجل ببلد آخر، ورأى قوتهم البر والذرة، وفاكهتهم الرمان والعنب، وملابسهم غير ملابس اليمنيين، أئندب له شرعاً أن يبحث عن قوت غير القوت، وفاكهة غير الفاكهة، وأن يطلب ملبساً من نسيج اليمن؟ وكيف يلتزم هذا، وقول الله تعالى: ﴿يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر﴾^(١)، فظهر مما سقناه من الأمثلة أن الفعل إذا لم يظهر فيه قصد القربة لا يدل على الندب كما لا يدل على الوجوب، وإنما يدل على رفع الحرج، وهو ما اختاره الآمدي.

وأما قول الشوكاني: إن القول بإفادته الندب هو الحق، وتعبيله ذلك بأن قوله ﷺ وإن لم يظهر فيه قصد القربة، فهو لا بد أن يكون قربة، فهو مجرد دعوى لم يقم عليها دليل، بل عمل الصحابة يدل على بطلانها، ولم يأخذ بفعل الرسول في كل شيء حتى في العادات المحضة سوى عبد الله بن عمر، كان يتحرى المكان الذي كان النبي ﷺ يقضي فيه حاجته ليقضي هو فيه حاجته، ولم يوافق جمهور الصحابة، بل كانوا يفرقون بين الفعل العادي وبين العبادة، وممن خالفه في

(١) سورة البقرة الآية ١٨٥.

ذلك أنه عمر بن الخطاب، حتى لا يلتبس على الناس أمر العادات بالعبادات.

وأما قول الشوكاني: [لا يجوز القول بأنه يفيد الإباحة، فإن إباحة الشيء بمعنى استواء طرفيه موجودة قبل الشرع، فالقول به إهمال للفعل الصادر منه ﷺ فهو تفريط كما أن حمل الفعل المجرد على الوجوب إفراط] فيرده أن الأصوليين عدا المعتزلة اتفقوا على أن الإباحة حكم شرعي، فهي لم تثبت إلا بالشرع، فالقول بأن الفعل يدل على الإباحة ليس إهمالاً لفعل النبي ﷺ، ولو سلم أنها موجودة قبل الشرع، فالفعل جاء مقررًا لها، فكيف يكون مهملاً؟ وماذا يقول الشوكاني في أدلة لكتب والسنة المفيدة للإباحة، كقوله تعالى: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾^(١) ومد، يقول في مثل قوله: ﴿وَأَجَلٌ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾^(٢)، وقوله: ﴿وَيُجِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ﴾^(٣). أيقول أنها مهمة لأن الإباحة موجودة قبل الشرع، أو يقول أنها جاءت مقررّة؟ وحوابه على الأدلة القولية هو جوبنا على الأدلة الفعلية، ولو سلم للشوكاني كل هذا، فإنما يصح رداً على من يقول أن الفعل يدل على خصوص الإباحة كابن الحاجب، أو لخصوص الوجوب كالمالكية، أما على مختار الأمدى، وهو أن الفعل لا يفيد سوى رفع الحرج، وهو القدر المشترك بين الأقسام الثلاثة، فلا يرد عليه شيء مما قاله الشوكاني.

(١) سورة البقرة الآية ٦٠.

(٢) سورة النساء الآية ٢٤.

(٣) سورة الأعراف الآية ١٥٧.

فائدة الخلاف

وتظهر ثمرة الخلاف فيما إذا ورد عن النبي ﷺ فعل لم يظهر فيه قصد القرية، ولم ينضم إلى الفعل أمر آخر كإرخاء العذبة للعمامة أيجعل فعل الرسول ﷺ قرية وسنة من سنن الهدى؟ هذا مختار الشوكاني، أو فعل الرسول ﷺ يخرج من الحظر إلى الإباحة والإذن فيه؟ ذلك مختار الآمدي، أو يدل على أنه مباح لا مندوب، ولا وجب، وهذا مختار ابن الحاجب.

وإنما اخترنا التمثيل بالعذبة لأنه ورد فيها أدلة بعضها قولي، وبعضها فعلي، ولم يصح منها سوى الأدلة الفعلية، وما ورد من الأدلة القولية على فرض صحته لا يفيد أنها سنة من سنن الهدى يتقرب بها إلى الله تعالى، بل هي عادة عربية وإليك ما ورد فيها.

ما ورد في العذبة

١ — قال الخادمي الحنفي في الطريقة ما نصه: التسويم الذي هو إرخاء ذنب العمامة هو المشار إليه بقوله تعالى: ﴿يُمِدُّكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾^(١).

٢ — قال عذبة الصلاة والسلام: «تسوموا فإن الملائكة قد سوّمت».

(١) سورة ل عمران الآية ١٢٥.

٣ - وقال عليه الصلاة والسلام: «ذَنَّبُوا فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يُذَنِّبُ».

٤ - «رَكَعَتَانِ مَعَ الذَّنْبِ خَيْرٌ مِنْ سَعِينَ رَكَعَةٍ بَلَا ذَنْبٌ»
حديث.

٥ - رَوَى مُسْلِمٌ بِسَنَدِهِ عَنْ عَمْرِو بْنِ حَرْيْثٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَّبَ، وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءٌ قَدْ أَرْخَى طَرَفَهَا بَيْنَ كَتِفَيْهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ».

٦ - وَفِي لُشْمَائِلَ عَنْ ابْنِ عَمْرِو قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اغْتَسَمَ سَدَّلَ عِمَامَتَهُ».

٧، ٨، ٩، ١٠ - قَالَ السَّيُوطِيُّ فِي رِسَالَتِهِ فِي رِسَالِ الْعَذْبَةِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ: «عَمَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَدَّلَ لَهَا بَيْنَ يَدَيَّ وَمِنْ خَفِيٍّ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَفِي رِوَايَةٍ: «أَرْسَلَ مِنْ خَلْفِهِ أَرْبَعَ أَصَابِعَ وَنَحَوَهَا، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا فَاعْتَمَمَ فَإِنَّهُ أَغْرَبَ وَأَحْسَنَ» رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ، وَفِي رِوَايَةٍ: «كَانَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَدِيرُ كُورَ الْعِمَامَةِ عَلَى رَأْسِهِ وَيَغْرِزُهَا مِنْ وَرَثِهِ، وَيُرْسِلُهَا بَيْنَ كَتِفَيْهِ» وَفِي رِوَايَةٍ: «كَانَ لَا يُؤَلِّيُ وَالْيَا حَتَّى يُعَمِّمَهُ، وَيُؤَرِّخِي لَهَا مِنْ جَانِبِهِ الْأَيْمَنِ نَحْوَ الْأُذُنِ» رَوَاهُمَا لَطَبْرَانِي فِي الْكَبِيرِ.

١١ - وَقَالَ الْبَدْرُ لَعِنِي فِي شَرْحِ الْبَحَارِيِّ مَا نَصَّهُ: رَوَى أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ: «رَأَيْتُ

لنبي ﷺ على المنبر وعليه عِمامة سوداء قد أرخى طرفها بين كتفيه» .

١٢ — روى الترمذي من حديث ابن عمر: «كان النبي ﷺ إذا اعتَمَّ سدل عِمامته بين كتفيه» (١). قال نافع: «وكان ابن عمر يفعله» وقال عبد الله: «رأيتُ القاسم وسالماً يفعلان ذلك» .

١٣ — وقال في [شريعة الإسلام] وشرحها للسيد علي زاده: ولبس العمامة حنم ووقار، وهي تيجان العرب إلخ.

١٤ — روى ابن أبي شيبة عن علي قال: «عَمَّني رسول الله ﷺ بعمامة سدل طرفها على منكبي، وقال: إن الله أمدني يوم بدر ويوم حنين بملائكة مُعَمِّمين هذه العِمَّة، وقال: إن العِمامة حاجز بين المسلمين وبين المشركين». اهـ. المواهب للقسطلاني.

١٥ — وقال القسطلاني في شرحه على البخاري وعن أبي داود وترمذي عن ركانة رفعه «فَرَّقُ ما بيننا وبين المشركين العِماثُ» .

١٦، ١٧ — قال صاحب نيل الأوطار: قال ابن رسلان في شرح السنن: وفي الحديث النهي عن العمامة المقطعة التي لا ذؤابة لها ولا حنك، قيل المقطعة عمامة إبليس، وقيل عمامة أهل الذمة، وورد النهي عن العمامة التي ليست محنكة ولا ذؤابة لها. اهـ. هذا حاصل الأدلة التي وردت في العدة فيما أعلم وما سوى ذلك فهو راجع إليها.

(١) نُظر «صحيح الجامع الصغير» ٤٦٧٦ و«سلسلة الأحاديث لصحيحة» ٧١٧.

وأنت ترى أن لأحاديث المذكورة بعضها قولاً وبعضها فعي،
وستتكم معاً أولاً في نقد الأدلة لفولية، فنقول:

أما الحديث (التالي) و(الثالث) و(الرابع)، فلا تقوم بها عندي
حجة، لأنني لا أعلم لها مخرجاً.

وأما الحديث (لرابع عشر) فهو يفيد أن الله تعالى أمده يومئذ بدر
وحنين بملائكة معتمين هذه العمة، وأنه قال إذ ذاك لأصحابه
المسلمين: «إن العمامة هي الحاجز بين المسلمين والمشركون»، فأمرهم
بالتسويم في العمامة حتى لا يلتبس المسلم بالمشرك فيكثر الخطأ، فيقتل
المسلم على اعتقاد أنه مشرك، فهي مصدحة حربية أمرو بها حينئذ
حتى لا يقع خطأ في وقت الحرب، وهذا هو المراد من الحديث
الخامس، أي أن العمامة فرق في وقت الحرب، ومعلوم أن الشيء يبقى
ببقاء سببه، ويزول بزوال سببه، وليس المراد أن العمامة بهذه الصفة
فارق على الإطلاق لأن صاحب (الهدى النبوي) أثبت أن النبي ﷺ
لبس العمامة بدون قلنسوة^(١)، والقلنسوة بدون عمامة، وتؤيد ما
فهمناه عبارة ابن الأثير في كتاب النهاية، ونصها: أنه قال يوم بدر:
«سُومُوا فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ قَدْ سُوِّمَتْ» أي اعملوا لكم علامة يعرف بها
بعضكم بعضاً، والسوم والسمة: العلامة. اهـ، وهو بمعنى الحديث
الثاني الذي سقناه لك.

وأما الحديث [الثامن] فهو لا يفيد أنها سنة هدي، لأن المؤلف

(١) غطاء للرأس، ولعله يسميه العمة «طقّة».

في سنن الهدي أن يرغب فيها بذكر ما يترتب عليها من التواب، أو على تركها من اليوم والعتاب، كالترغيب في قيام رمضان بمثل قوله ﷺ : «من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه» رواه البخاري من حديث أبي هريرة، وقد رأينا الرسول ﷺ على ذلك الأمر بقوله : «فإنه أغرب وأحسن» وعنده فأحسن تفسير لأغرب، لأن الغرابة كثيراً ما تستعمل في الحسن، وفي رواية «فإنه أعرب» بالمهمة، والعطف عليه أيضاً للتفسير كسابقه، قال في الأساس : عُرِبَ لسانه عرابة، وما سمعت أعرب من كلامه وأغرب. اهـ، ولك أن تفهم على الرواية الثانية أنه أقرب إلى العرب في أزيائهم، وقد كان لهم عناية بالعمائم، وهذا ما يعنيه صاحب الشريعة بقوله : ولبس العمامة حرم ووقار، وهي تيجان العرب.

وأما قول صاحب نيل الأوطار، وفي الحديث النهي عن العمامة المقطعة إلخ، فربما كان قد بنى الأخذ على قاعدته الأصولية من أن الفعل بمجرد يدل على الندب، ولم يبق من الأدلة سوى الأحاديث والآثار الدالة على أن النبي ﷺ كان إذا اعتمَّ أرخى الذؤابة، وأن بعض الصحابة كان يعمل ذلك، وهي مع كثرتها لا تفيد إلا أنها سنة عملية، وفيها الخلاف المتقدم بين الأصوليين، وقد أسلفناه لك، فإذا كان بعض الناس يقول : إنها من سنن الهدي، فله وجه في ذلك، وهو ما احتاره الشوكاني، وهو مذهب لبعض الصحابة كابن عمر، وإذا كان بعض الناس يقول : بأنها من سنن الزوائد، فوجهه ما أسلفناه

لك عن الآمدي، وابن الحاجب من أن الفعل بمجرد لا يفيد الندب
إلا إذا ظهر منه قصد لقرينة، وهو الراحح الذي احترناه، وعلى لقول
أنها من سن الزوائد، فهي يصح لإستخفاف بفاعلها أو تنفير للناس
منها؟ لا يصح ذلك بحال لأن الفاعل لها إنما يفعله محبة في النبي صلى
الله عليه وسلم.

الأصل الثامن

فيما تركه الرسول ﷺ وهي قاعدة جلية
لا يُستغنى عنها

أعلم أن سنة النبي ﷺ كما تكون بالفعل تكون بالترك فكما كلفنا الله تعالى باتباع النبي ﷺ في فعه الذي يتقرب به إذا لم يكن من باب الخصوصيات، كذلك طالبنا باتباعه في تركه، فيكون الترك سنة، والفعل سنة، وكما لا نتقرب إلى الله تعالى بترك ما فعل لا نتقرب إليه بفعل ما ترك، فالفاعل لما ترك كالتارك لما فعل، ولا فرق بينهما.

ولعنك تقول: كيف ذلك وقد ترك النبي ﷺ أموراً فعلها الخلفاء بعده، وهم أعلم الناس بالدين، وأحرصهم على الإتيان، فلو كان الترك سنة كما تدّعي لما فعلت الخلفاء أموراً تركها النبي ﷺ، فأقول لك: إن الكلام مفروض في ترك شيء لم يكن في زمن النبي ﷺ مانع منه، وتوفرت الدواعي على فعله، وذلك كتركه الأذان للعديد، والغسل لكل صلاة، وصلاة ليلة النصف من شعبان، والأذان

لتراويح ، والقراءة على الموتى .

فهذه أمور تركت السنين الطول في عهد النبي ﷺ مع عدم المانع من فعلها ، ومع وجود مقتضياتها ، لأنها عبادات ، والمقتضى لها موجود ، وهو لتقرب إلى الله تعالى ، والوقت وقت تشريع ، وبيان للأحكام ، فلو كانت ديناً وعبادة يتقرب بها إلى الله تعالى ما تركها لسنين الطويلة مع أمره بالتبليغ وعصمته من الڪتمان ، فتركه ﷺ لها ، ومواظبته على ترك مع عدم المانع ، ووجود المقتضى ، ومع أن الوقت وقت تشريع : دليل على أن المشروع فيها هو الترك ، وأن الفعل خلاف المشروع ، فلا يتقرب به ، لأن القربة لا بد أن تكون مشروعة ، وأما ما فعنه الخفاء ولم يكن موجوداً قبل ، فهو لا يخرج عن أمور لم يوجد لها المقتضى في عهد الرسول ﷺ ، وإنما وجد في عهد الخفاء ، كجمع المصحف ، أو كان المقتضى موجوداً في عهد الرسول ﷺ ، ولكن كان هناك مانع كصلاة لتراويح في جمعة ، فإن المانع من إقامتها جماعة ولمواظبة عليها خوف الفرضية ، فلما زال ذلك المانع بانتفاء زمن الوحي صح لرجوع فيها إلى ما رسمه النبي ﷺ في حال حياته ، وهذه القاعدة يمكنك التوفيق بين الأدلة المتعارضة بحسب ظاهرها ، وقد أريناك فيما تقدم أن ما أحدثه الخفاء يرجع إلى المصالح المرسله ، ولا تنس الفرق بينها ، وبين البدع كما عرفناك في لأصل الرابع وإني ذكر لك نصوص العلماء في تقسيم لسنة إلى فعية وتركة كي تزداد بصيرة وتعلم أن ما يهدي به بعض الناس من قولهم بدعة حسنة ، ونحو ذلك ، هو جهل بالأصول التي اتفقت عليها لمذاهب ، وإن كبر عامل من

عوامل التفرق في باب السنن والبدع هو الجهل بالأصول، وقواعد
لذهب، فأقول: قل القسطلاني: من أئمة الشافعية في كتابه:
لما ذهب اللدنية ما نصه:

وتركه ﷺ سنة كما أن فعله سنة، فليس لنا أن نسوي بين فعله
وتركه، فنأتي من القول في الموضع الذي تركه بنظير ما أتى به في
لموضع لذي فعله. اهـ.

وقال العلامة ابن حجر لهيتمي الشافعي في فتوه ما نصه:

إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب، وقتال الترك، لما
كان مفعولاً بأمره ﷺ لم يكن بدعة، وإن لم يفعل في عهده، وقول
عمر رضي الله عنه في صلاة التروايح: «نعمت لبدعة هي» أراد
لبدعة اللغوية، وهو ما فعل على غير مثال، كما قال تعالى: ﴿مَا
كُنْتُ بِدْعًا مِنَ الرُّسُلِ﴾^(١)، وليست بدعة شرعية، فإن البدعة
الشرعية ضلالة، كما قال ﷺ، ومن قسمها من العلماء إلى حسن وغير
حسن، فإنما قسم البدعة اللغوية، ومن قال كل بدعة ضلالة فعناه
البدعة الشرعية، ألا ترى أن لصحابة رضي الله عنهم والتابعين لهم
بإحسان أنكروا الأذان لغير الصوات الخمس كالعيدين، وإن لم يكن
فيه نهي، وكرهوا استلام الركنيين الشاميين، والصلاة عقب السعي
بين لصفاء ولمروء قياساً على الطواف، وكذا ما تركه ﷺ مع قيام
المقتضى فيكون تركه سنة، وفعله بدعة مذمومة، وخرج بقولنا مع قيام

(١) سورة الأحقاف الآية ٩.

المقتضى في حياته إخراج اليهود من جزيرة العرب وجمع المصحف، وما تركه لوجود المانع كالاتِّصاف للتروايح، فإنَّ المقتضى التام يدخل فيه عدم المانع. اهـ.

وقال العلامة الشاطبي في الاعتصام ما معناه: إنَّ المتروك ضربان، ضرب سكت عنه الشارع لعدم المقتضى له كالوازل الحادثة بعد وفاة النبي ﷺ، فاحتاج أهل الشريعة إلى النظر فيها، وإجرائها على ما تبين في الكليات التي كمل بها الدين، وإلى هذا الضرب ترجع جميع المسائل التي نظر فيها السلف الصالح كتضمن الصنيع، وجمع المصحف، وتدوين الشرائع، وما أشبه ذلك مما لم يحتج في زمانه ﷺ إلى تقريره، وهذا الضرب ينظر فيه المجتهدون عند وجود سببه، والضرب الثاني أن يسكت الشارع عن الحكم الخاص، أو يترك أمراً ما من الأمور، وموجبه المقتضى له قائم، وسببه في زمان الوحي موجود، ولم يحدد فيه الشارع أمراً زائداً على ما كان من الحكم العام في أمثاله، فهذا القسم باعتبار خصوصه هو البدعة المذمومة شرعاً، ومثل له بسجود الشكر عند مالك، وقد وجه مالك بدعيته عنده بأن السكوت عنه مع قيام المقتضى لفعله إجماع من كل ساكت على أنه لا زائد على ما كان، إذ لو كان ذلك لائقاً شرعاً لفعلوه فهم كانوا أحق بادراكه، والسبق إلى العمل به، ثم قال الشاطبي: ما معناه، ومن هذا الأصل يؤخذ إسقاط الزكاة من الخضر والبقون مع عموم قول النبي ﷺ: «فما سقت السماء والعيون العُشْر، وفيما سقي

بالنضح نصف العُشر»^(١)، ووجه الأخذ أنا نزلنا ترك أخذ النبي ﷺ الزكاة منها منزلة السنة القائمة في أن لا زكاة فيها، ثم قال وعلى هذا النحو جرى بعضهم في تحريم نكاح المحلل وأنه بدعة منكرة، من حيث وجد في زمانه ﷺ المعنى المقتضى للتخفيف والترخيص للزوجين بإجازة التحليل ليتراجعا كما كان أول مرة، وأنه لما لم يشرع ذلك مع حرص امرأة رفاعه على رجوعها إليه دلّ على أن التحليل ليس بمشروع لها ولا لغيرها. اهـ بتصرف.

وقال العلامة ابن القيم في إعلام الموقعين ما نصه:

فصل: أما نقلهم لتركه ﷺ فهو نوعان وكلاهما سة:

[أحدهما] تصرّيحهم بأنه ترك كذا وكذا ولم يجعله كقولهِ (٢) في سهداء أحد ولم يغسلهم ولم يصل عليهم، وقوله في صلاة العيد لم يكن أذان ولا إقامة ولا نداء، وقوله في جمعه بين الصلاتين ولم يسبح بينهما ولا على أثر واحدة منها ونظائره.

[والثاني]: عدم نقلهم لما لو فعله لتوفرت همهم ودواعيهم أو أكثرهم أو واحد منهم على نقله، فحيث لم ينقله واحد منهم البتة، ولا حدث به في مجمع أبداً علم أنه لم يكن، وهذا كتركه التلفظ بالنية عند دخوله في الصلاة، وتركه الدعاء بعد الصلاة مستقبل المأمومين

(١) رواه الحارثي، ولسصح: الساقية. وانظر «صحيح الجامع الصغير» ٢٧٢ و«إرواء الغليل» ٧٩٩.

(٢) الضمير للناقل.

وهم يؤمنون على دعائه دائماً بعد لصبح والظهر والعصر، أو في جميع الصلوات، وتركه رفع يديه كل يوم في صلاة الصبح بعد رفع رأسه من ركوع التائب، وقوله: «أَللّهُمَّ هِدنا فِيمَن هَدَيْتَ» يحجر بها، ويقول المأمومون كنهم: آمين، ومن الممتنع أن يفعل ذلك ولا ينقله عنه صغير ولا كبير، ولا رجل ولا امرأة البتة، وهو مواظب عليه هذه المواظبة لا يخل بها يوماً واحداً، وتركه الإغتسال للمبيت بمزدلفة ولرمي الجمار، والطواف والزيارة، ولبصلاة الإستسقاء والكسوف، ومن هنا هنا يعلم أن القول باستحباب ذلك خلاف لسنة، فإن تركه ﷺ سنة كما أن فعله سنة، فإذا استحبابنا فعل ما تركه، كان نظير استحبابنا ترك ما فعله، ولا فرق — فإن قيل من أين لهم أنه لم يفعله، وعدم النقل لا يستلزم عدم الفعل — فهذا سؤال بعيد جداً عن معرفة هديه وسنته وما كان عليه، ولو صح السؤال وقبل لاستحب لنا مستحب الأذان للتراويح، وقال من أين لكم أنه لم ينقل؟ واستحب آخر الغسل لكل صلاة، وقال من أين لكم أنه لم ينقل؟ واستحب لنا مستحب آخر النداء بعد الأذان للصلاة يرحمكم الله ورفع بها صوته، وقال من أين لكم أنه لم ينقل؟ واستحب لنا آخر لبس الطرحة والسواد للخطيب وخروجه بالشاويش يصيح بين يديه ورفع المؤذنين أصواتهم كلما ذكر اسم الله أو اسم الرسول جماعة وفردى وقال من أين لكم أن هذا لم ينقل؟ واستحب لنا آخر صلاة ليلة النصف من شعبان، أو ليلة أول جمعة من رجب، وقال من أين لكم أن إحياءها لم ينقل وانفتح باب البدعة؟ وقال: كل من دعا إلى بدعة من أين لكم أن

هذا لم ينقل؟ ومن هذا أخذ ترك الزكاة من الخصراوات، والمباطح،
وهم يزرعونها بجواره بالمدينة كل سنة فلا يطالها بركة، ولا هم
يؤدونها إليه. اهـ كلام ابن القيم.

وقال صاحب كتاب: [عاية الأمان في الرد على النبهاني] ما
نصه: قال صاحب [مجالس الأبرار] أي من لا أحمد رومي الحنفي ما
ملخصه: لأن عدم وقوع الفعل في الصدر الأول إما لعدم الحاجة إليه،
أو لوجود مانع، أو لعدم تنبه، أو لتكاسل، أو لكراهة، أو لعدم
مشروعية، والأولان منتفیان في العبادات البدنية المحضة، لأن الحاجة
في التقرب إلى الله تعالى لا تنقطع، وبعد ظهور الإسلام لم يكن منها
مانع، ولا يظن بالنبي ﷺ عدم التنبه والتكاسل، فذاك أسوأ الظن
المؤدي إلى الكفر، فلم يبق إلا كونها سيئة غير مشروعة، وكذلك يقال
لكل من أتى في العبادات البدنية المحضة بصفة لم تكن في زمن
الصحابة، إذ لو كان وصف العبادة في الفعل المبتدع يقتضي كونها
بدعة حسنة لما وجد في العبادات بدعة مكروهة، ولما جعل الفقهاء:
صلاة الرغائب والجماعة فيها، وأنواع النعمات في الخطب، وفي
الأذان، وقراءة القرآن في الركوع والجهر بالذكر أمام الجنائز ونحو ذلك
من البدع المنكرة، فمن قال بحسنها قيل ما ثبت حسنه بالأدلة
الشرعية، فهو إما غير بدعة، فينبغي عموم العام في حديث: «كُلُّ
بدعة ضلالة»، وحديث «كُلُّ عمل ليس عليه أمرنا فهو رد» على
حاله، أو يكون مخصوصاً من هذا العام، والعام المخصوص حجة فيما
عدا ما خص منه، فمن ادّعى المخصوص فيما أحدث أيضاً احتاج إلى

دليل يصح لتخصيص من كتاب، أو سنة، أو إجماع مختص بأهل الإجهاد، ولا نظر للعوام ولعادة أكثر البلاد فيه، فمن أحدث شيئاً يتقرب به إلى الله تعالى من قول أو فعل، فقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله، فعلم أن كل بدعة في العبادات البدنية المحضة لا تكون إلا سيئة.

والحاصل أن كل ما أحدث ينظر في سببه، فإن كان لداعي الحاجة بعد أن لم يكن كنظم الدلائل لرد الشبه التي لم تكن في عصر الصحابة، أو كان وقد ترك لعارض زال بموت النبي ﷺ كجمع القرآن، فإن المانع منه كون الوحي لا يزال ينزل فيغير الله ما يشاء وقد زال كان حسناً، وإلا فأحدثه بمحض العبادات البدنية القولية والفعلية تغير لدين الله تعالى، مثلاً الأذان في الجمعة سنة، وقبل صلاة العيد بدعة، ومع ذلك فإنه يدخل في عموم قوله تعالى: ﴿اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾^(١) وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ﴾^(٢)، فيقول القائل: هذا زيادة عمل صالح لا يضر، لأنه يقال له هكذا تغير شرائع الرسل، فإن الزيادة لو جازت لجاز أن يصلي الفجر أربعاً، والظهر ستاً، ويقال هذا عمل صالح زيادته لا تضر، لكن أهل السنة يتبعون النبي ﷺ وأصحابه في الفعل والترك، فإن الله تعالى قد بين لنا الشرائع، وأتم لنا الدين، فهذا هو من غير زيادة أو نقص، فالزيادة عليه كالنقصان، فنعبده كما شرع، ولا

(١) سورة الأحزاب الآية ٤١.

(٢) سورة فضت الآية ٣٣.

نعبده بالبدع، فعقولنا عن مثل ذلك قاصرة، وآراؤنا إذن كاسدة خاسرة، والعقول لا تهتدي إلى الأسرار الإلهية فيما شرعه من الأحكام الدينية، أو ما ترى كيف نوديت إلى الصلاة دائماً، ونهيت عنها في الأوقات الخمسة، وذلك ينتهي إلى قدر ثلث النهار، فينبغي لك أن تكون حريصاً على التفتيش عن أحوال الصحابة وأعمالهم، فهم السواد الأعظم، ومنهم يعرف الحسن والقبيح، والمرجوح من الرجيح، وإذا وقع أمر ينظر فيه إلى قواعد المجتهدين الذين هم السلف لمن خلفهم، فإن وافق أصولهم قبله المتبع بقلبه، وإلا فلينبذه وراء ظهره، وليتبصر في جلية أمره، ولا يغرنك عادات الناس فإنها السموم القاتلة، والداء العضال، وعين المشاقة المؤدية إلى الضلال، وقد كان هشام بن عروة يقول: لا تسألوا الناس اليوم عما أحدثوه فإنهم قد أعدوا له جواباً ولكن سلوهم عن السنن فإنهم لا يعرفونها، وأخرج أبو داود عن حذيفة قال: «كل عبادة لم تفعلها الصحابة فلا تفعلوها» وأخرج البيهقي عن ابن عباس قال: «أبغض الأمور إلى الله تعالى البدعة». أه كلام صاحب [غاية الأمانى].

وقال الأستاذ الشيخ بخيت الحنفي مفتي الديار المصرية في كتابه: [أحسن الكلام] ما نصه: وأما رفع صوت المشيعين للجنازة بنحو قرآن، أو ذكر، أو قصيدة بردة، أو يمانية فهو مكروه، لا سيما على الوجه الذي يفعل في هذا الزمان، ولم يكن شيء منه موجوداً في زمن النبي ﷺ، ولا في زمن الصحابة والتابعين وغيرهم من السلف

لصالح، بل هو مما تركه النبي ﷺ مع قيام المقتضى لمعله فيكون تركه سنة، وفعله بدعة مذمومة شرعاً، كما هو الحكم في كل ما تركه النبي ﷺ مع قيام المقتضى لفعله، وهذا المراد منه.

أرني قد أطلت عيثك أيها القارئ في هذا الباب إطالة لم تألفها من كتابي هذا، وذلك بأن هذه القاعدة قاعدة تقسيم السنة إلى سنة فعلية وسنة تركية هي الأساس الأول للكلام في السنة والبدعة، والغبط الحاصل فيها سببه الغفلة عن هذه القاعدة، وقد أريناك من نصوص علماء المذاهب لأربعة أن ما تركه النبي ﷺ مع قيام المقتضى على فعله فتركه هو السنة، وفعله بدعة مذمومة، وقد علمت مما سبقناه لك أن لا معنى للإبتداع في لعبادات المحضة، لأن النبي ﷺ لم يفارق الدين إلا بعد أن أكمل الله الدين، وأتم نعمته على العالمين ﴿لِيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِيناً﴾^(١)، وقد صح في الخبر، عن سيد البشر «ما تركت شيئاً يقربكم إلى الله تعالى إلا وقد أمرتكم به، وما تركت شيئاً يبعدكم عن الله تعالى إلا وقد نهيتكم عنه». رواه لطبراني، وقد رأيت من كلام بن حجر أن كل بدعة في الدين ضلالة، ومن قسم البدعة فإنما رد البدعة المغوية، وهو محمل قول عمر رضي الله عنه في صلاة التراويح: «نعمت لبدعة» وأن التمسك بالعمومات مع الغفلة عن بيان الرسول صعبه وتركه هو من اتباع المتشابه الذي نهى الله عنه، وهو

(١) سورة مائدة الآية ٣.

عولنا على العمومات، وصرفنا النظر عن البيان لانفتح باب كبير من أبواب البدعة لا يمكن سده، ولا يقف الإختراع في الدين عند حد.

ولنضرب لك أيها القارئ أمثلة، وإن كنت قد سمعت بعضها مما تقدم.

١ — ورد في الحديث للطبراني: «الصلاة خير موضوع»^(١) لو تمسكنا بعموم هذا كيف تكون الصلاة الرغائب بدعة مذمومة، وكيف تكون صلاة شعبان بدعة مذمومة مع دخولها في عموم الحديث، وقد نص العلماء على أنها بدعتان قبيحتان مذمومتان!

٢ — قال الله تعالى: ﴿ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله وعمل صالحاً﴾^(٢)، وقال جل شأنه: ﴿اذكروا الله ذكراً كثيراً﴾^(٣)، إذا استحسب لنا مستحب الأذان للعبد، والكسوفين، والتراويح، وقلنا كيف ذلك والرسول لم يفعلها ولم يأمر بها وتركها طول حياته؟ فقال لنا: إن المؤذن داع إلى الله، وإن المؤذن ذكر لله، كيف تقوم عليه الحجة، وكيف تبطل بدعته؟

٣ — قال تعالى: ﴿إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً﴾^(٤) لو صحَّ الأخذ بالعمومات لصح أن يتقرب إلى الله تعالى بالصلاة والسلام في قيام الصلاة وركوعها، واعتدالها وسجودها، إلى غير ذلك من الأمكنة التي لم يضعها

(١) تقدم، انظر ص ٣١. (٣) سورة الأحزاب الآية ٥٦.

(٢) سورة فصلت الآية ٣٣. (٤) سورة الأحزاب الآية ٥٦.

الرسول ﷺ فيها، ومن الذي يقول: يصح التقرب إلى الله تعالى بمثل ذلك، وتكون الصلاة بهذه الصفة عبادة معتبرة، وكيف هذا مع حديث: «صلُّوا كما رأيتموني أصلي»؟

٤ - ورد في الحديث الصحيح: «فما سقت السماء والعيون والبتل العُشر، وفيما سُقي بالنضح نصف العشر»^(١) لو أخذ بعموم هذا لوجبَت الزكاة في الحضر والبقول مع إجماع العلماء على عدم وجوب الزكاة فيها، ولا مستند لهم في عدم وجوب الزكاة سوى القاعدة المذكورة، وهي أن ما تركه مع قيام المقتضى على فعله فتركه هو السنة، وفعله هو البدعة.

وقد كان الصحابة رضوان الله عليهم يرون في ترك الرسول ﷺ للفعل مع وجود المقتضى له الحظر، وأنه منهي عنه، والدليل على ذلك أنه لما قُدِّم إليه الضب وأمسك عنه أمسك عنه الصحابة وتركوه، إلى أن بين لهم أن المانع أنه ليس بأرض قومه، فلذلك يعافه، وأذن لهم في أكله، فلو لم يكن الرسول ﷺ متبعاً في تركه كما هو متبع في فعله لما كان لتوقف الصحابة وجهه، وقد فهموا وهم أدركوا الناس بالدين أولاً أنه امتنع عنه لأنه منهي عنه فتركوه، وبعد أن أخبرهم بأن هناك سبباً آخر، وهو عدم الإلف أكدوا منه، ولم يروا بذلك بأساً، ذكر ذلك الشوكاني في [إرشاد الفحول].

(١) والقصر: ما است في سره لا في رومة ثالثة للموس المحيط «نق» هـ
الشر.

فروع الأصل المذكور

من هذه القاعدة الجلية تعلم أن أكثر ما تفعله العامة من البدع المذمومة، ولنذكر لك أمثلة:

١ - قراءة القرآن على القبور رحمة بالميت، تركه النبي ﷺ، وتركه الصحابة، مع قيام المقتضى للفعل وهو الشفقة بالميت، وعدم المانع منه، فبمقتضى القاعدة المذكورة يكون تركه هو السنة، وفعله بدعة مذمومة، وكيف يعقل أن يترك الرسول شيئاً نافعاً لأمة يعود عليها بالرحمة، وهو الرحيم بأمة الشفيق، فهل يعقل أن يكون هذا باباً من أبواب الرحمة ويتركه الرسول طول حياته ولا يقرأ على ميت مرة واحدة!

٢ - قراءة الصمدية بعدد معلوم، أو الجلالة بعدد معلوم: القرآن في ذاته عبادة لقارئه، يتقرب بقراءته وبسماعه إلى الله تعالى، ولا ينافر في ذلك أحد، إنما النزاع في قراءته للميت ليكون عتقاً لرقبته من النار، مع العلم بأن القرآن ما نزل للأموات، وإنما نزل للأحياء، نزل ليكون تبشيراً للمطيع، وإنذاراً للعاصي، نزل لنهذب به نفوسنا، ونصلح به شؤوننا، أنزل الله تعالى القرآن كغيره من الكتب السماوية ليعمل على طريقه العامدون، ويهتدي بهديه المهتدون كما قال جل شأنه: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْراً كبيراً وَأَنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ

اعتد لهم عذاباً نكياً ﴿١﴾، فهل سمعتم أن كتاباً من الكتب
 لسماوية قرئ على الأموات، أو أُنزل عليه الأجور والصدقات،
 و يقول الله خطاباً لنبيه: ﴿قل ما أسألكم عليه من أجر وما أنا من
 المتكسرين﴾، أن هو إلا ذكرٌ لعالمين. ولتعلمن نأه بعد حين ﴿٢﴾
 كان النبي ﷺ يقرأ على أصحابه عدداً معيوماً من الصمدية، أو عدداً
 معيوماً من الجلالة، ليكون ذلك عتقاً لرقبتهم وإنقاذاً لهم من النار،
 مع العلم بأن من ليس بمعصوم في حاجة إلى تكفير السيئات ورفع
 الدرجات؟ ثم كانت سنته أن يدفن الرجل من أصحابه ويذهب
 كل إلى عمه ويشتغل بمصالحه، ويتركه إلى ربه، ليس له إلا ما
 قدم؟ هذه كانت سنته، وهذه طريقته، والله تعالى يقول: ﴿لقد كان
 لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر﴾ ﴿٣﴾
 فلنتأس به في الفعل، كما نتأسى به في الترك، ويتفرع على هذه
 القاعدة ذم كل بدعة دينية حدثت بعد النبي ﷺ وخلفائه الراشدين
 مع وجود مقتضياتها في زمنهم، ولذلك أمثلة كثيرة فوق ما سمعت:

٣ - رفع الصوت بالصلاة والسلام عقب الأذان من المؤذن.

٤ - الاجتماع للمآتم.

٥ - رفع الصوت بالاستغفار والدعاء عقب الصلوات بصوت

واحد.

(١) سورة الإسراء الآيتان ٩، ١٠.

(٢) سورة ص الآيات ٨٦-٨٨.

(٣) سورة لأحزاب آية ٢١.

٦ - التغني بمدح السلاطين والترضي وقت الخطبة.

٧ - اتخاذ مواسم لم يبين فيها الرسول شيئاً.

٨ - التبليغ لغير حاجة بأن كان المسجد صغيراً، أو كان العدد قليلاً وصوت الإمام يبلغ الجميع، إلى غير ذلك من البدع التي لم تفعل في عهد التشريع، وأحدثت بعده مع وجود مقتضياتها في زمن التشريع، وعدم المانع منها.

الأصل التاسع

مرتبة القياس بعد مرتبة الكتاب والسنة

اختلف العلماء في الاحتجاج بالقياس قديماً وحديثاً، فعول عليه بعضهم مطلقاً، وردّه بعضهم مطلقاً، وفصل بعضهم، فعول على الجلي دون الخفي، ومحل الخلاف في غير العاديات، أما فيها فهو معمول به اتفاقاً، ثم إن من لم يعول على القياس في العبادات لا كلام لنا معه، ومن عول عليه يقول: إن مرتبته بعد الكتاب والسنة، وبالأولى تكون بعد الإجماع، لاستناده إلى كتاب أو سنة، فلا يرجع إليه إلا بعد أن يبحث عن الحادثة، ويعلم أنها ليست في كتاب الله تعالى، ولا في سنة رسوله، ولم يجمع عليها العلماء، فعلم أن القياس يصار إليه عند الضرورة، ولذا قال الإمام أحمد: سألت الشافعي عن القياس، فقال: عند الضرورة، ويؤيد هذا تقديم أبي حنيفة وأحمد الحديث الضعيف على الرأي والقياس. قال ابن القيم في: [إعلام الموقعين]، ومن شواهد هذا في مذهب أبي حنيفة الأخذ بحديث القهقهة في الصلاة، وحديث الوضوء بشيذ التمر في السفر، وحديث قطع السارق في أقل من عشرة دراهم، وحديث جعل أكثر الحيض عشرة أيام، والحديث في

اشتراط لمصر لإقامة الجمعة، وكل هذه الأحاديث ضعيفة، وقد
قدمها على القياس. اهـ.

وكان الإمام مالك يتخرج من القول بالرأي، فقد نقل ابن القيم
عن القعني في: [إعلام الموقعين] أنه قال: دخلت على مالك بن أنس
في مرضه الذي مات فيه، فسلمت عليه ثم جلست، فرأيت يبكي،
فقلت له: يا أبا عبد الله ما الذي يبكيك؟ فقال لي: يا ابن قعنب
وما لي لا أبكي، ومن أحق بالبكاء مني، والله لوددت أني ضربت
بكن مسألة أفيت فيها بالرأي سوطاً، وقد كانت لي السعة فيما قد
سبقت إليه، وليتني لم أفت بالرأي. اهـ.

وقد رأيت في كتاب: [فوائح الرحموت] ما يؤيد قاعدة الباب، أن
القياس آخر الأدلة اعتباراً، ولا يصار إليه إلا عند الضرورة، ونصه:
أعلم أن أصول الشريعة ثلاثة: الكتاب، والسنة، والإجماع، والأصل
الرابع هو القياس بالمعنى المستنبط من هذه الأصول، ثم القياس
مظنون الإفادة، ولا يحصل به اليقين عند الجمهور، فلا تثبت به
العقائد، وأيضاً لا يعتبر عند معارضة واحد من الثلاثة إياه باتفاق
الأئمة الأربعة، ولا يحتاج إليه عند وجود واحد من الثلاثة، فحجته
ضرورية عند فقدان الأدلة الثلاثة للعمل في النازلة، وإن كان هو
أيضاً منصوباً من قبل الشارع. اهـ.

أقول: لا تنس ما أسلفناه في الأصل الثامن من أن السنة المحمدية
إما فعلية وإما تركية، وأن الرسول ﷺ كما يتبع في فعله يتبع تركه،

وذلك تعلم أن قول بعض المؤلفين يُسن للمؤذن لصلاة والسلام على
لنبي ﷺ عقب لأذان قياساً على المستمع، هو قول بعيد عن الأصوب
لمقررة في المذاهب الأربعة حسب ما سمعته في الأصل الثامن، لأن
النبي ﷺ عَمَّ أَمَّا محذورة وغيره من المؤدِّين ألفاظ لأذان لمعروفة،
وعلم المستمعين أن يقولوا مثل ما يقول إذا سمعوه، ثم أمرهم بالصلاة
عليه كما يفيد حديث مسلم: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا
يَقُولُ، ثُمَّ صَلُّوا عَلَيَّ»^(١)، فتره فرق بين المؤذن والمستمع، فبين لكل
ما يطلب منه، ولو كانت الصلاة عقب الأذان تطلب من المؤذن
لعلمه ذلك، كما علمه ألفاظ لأذان، وكما علم المستمعين، فتعليمه
لصلاة للمستمعين وسكوته عن تعييمها للمؤذن مع أنه بعث للتعليم
دليل على أن المطلوب من المؤذن ترك ما عد ألفاظ الأذان، فسنته في
مثل الصلاة عقب لأذان سنة تركية، وقد عمدناها، فلا يعمل
بالقياس فيها، لأن لقياس يصار إليه عند علم السنة كما هي قاعدة
لباب.

ولك أن نقرر الكلام على وجه آخر، وهو أن المؤدِّين في عهد
لنبي ﷺ ما كان يسمع منهم عقب ألفاظ الأذان صلاة ولا سلام،
وحتمال أنهم كانوا يأتون بها سرّاً احتمال بعيد لم يقم عليه دليل،
فهو تاركون بحسب ما يظهر لنا، وقد قرهه الرسول ﷺ على هذا
الترك لسنين الطويلة، ولم يعاتبهم يوماً عليه، وإقرار لنبي ﷺ حجة،

(١) أنظر «صحيح البخاري» ٦١٣، «مختصر مسلم» ١٩٨، و«إرواء الغليل»

كما أن قوله وعمله حجة، فعلم أن سنته في الصلاة والسلام الترك فيكون هو السنة، والإتيان بدعة مذمومة، وأما القول بأن حديث مسم يدل على طلب الصلاة من المؤذن والسامع، وأن الخطاب في قوله: «ثم صلوا» للجميع، فهو تكلف يأباه سياق الحديث، لأن الخطاب في قوله: «إذا سمعتم المؤذن» للمستمعين، فيكون الضمير في قوله: «ثم صلوا» لهم أيضاً، وارتكاب شبه الاستخدام في الحديث خلاف الظاهر فلا يصار إليه إلا بدليل.

ولو أرخينا العنان للقائل بالسنية، وقلنا بالقياس وتناسينا القاعدة المذكورة، فهل الرسول ﷺ يكلف المستمع أن يرفع صوته بالإجابة كما يرفع المؤذن صوته بألفاظ الأذان؟ وهل يكلفه أيضاً رفع صوته بالصلاة والسلام كما يرفع المؤذن صوته بألفاظ الأذان؟ اللهم إن هذا لا يقول به عاقل وإلا لصار كل مجيب مؤذناً، فوجب القول بأنه يُسمع بألفاظ الإجابة والصلاة والسلام نفسه أو من بجواره بحيث لا يصل إلى حد التأذين، فإذا كان هذا هو المطلوب من المستمع وجب أن يكون المطلوب من المؤذن نظيره في كيفية الصلاة والسلام، لأن هذا هو ما يقتضيه القياس، ووجه القول أن رفع الصوت بالصلاة والسلام عقب الأذان إلى حد أن يصير أذاناً هو خلاف السنة، وخلاف القياس عند من يقول به على فرض الأخذ به في باب العبادات.

الأصل العاشر

طاعة الله وطاعة الرسول وأولي الأمر

قال الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ (١).

من هم أولو الأمر، ومتى تجب طاعتهم؟ أما أولو الأمر: فقبلهم هم الأمراء، وقيل هم العلماء، وقيل هم الصحابة، وقيل غير ذلك، وقد اختار الفخر الرازي: أنهم أصحاب الحل والعقد، وتبعه على ذلك النيسابوري، وقال الأستاذ الإمام رحمه الله تعالى. إنه فكر في هذه المسألة من زمن بعيد، فأنتهى به الفكر إلى أن المراد بأولي الأمر جماعة أهل الحل والعقد من المسلمين، وهم: الأمراء، والحكام، والعلماء، ورؤساء الجند، وسائر الرؤساء؛ والزعماء الذين يرجع إليهم الناس في الحاجات والمصالح العامة، فهؤلاء إذا اتفقوا على أمر أو حكم وجب أن يطاعوا فيه، بشرط أن يكونوا منّا، وألا يخالفوا أمر الله، ولا سنة

(١) سورة النساء الآية ٥٩.

رسوله ﷺ التي عرفت بالتوتر، وأن يكونوا مختارين في بحثهم في الأمر، واتفاقهم عليه، وأن يكون ما يتفقون عليه من المصالح العامة، وهو ما لأولي الأمر سلطة فيه ووقوف عليه، وأما العبادات، وما كان من قبيل الاعتقاد الديني، فلا يتعلق به أمر أهل الحل والعقد، بل هو مما يؤخذ من الله ورسوله فقط ليس لأحد رأي فيه. هـ، وقال السعد في [شرح المواقف]: وتنعقد لإمامة بطرق. أحدها: بيعة أهل الحل والعقد من العلماء، والرؤساء، ووجوه الناس. ا هـ.

فعلم مما تقدم أن لمرد بأولي الأمر رؤساء الأمة لممثلون لها من جميع الطبقات العالمون بمصالحها، ككبار العلماء، والقضاة والأمراء، ورؤساء الجند وكبار التجار، والأطباء، ولمهندسين، وكبار الزرع، ورجال الصحافة المحترمة وقد علم من كلام الأستاذ لإمام أن أولي الأمر تجب طاعتهم فيما عد العبادات والعقائد، وكذا ما أشبهها من الأمور التي حددها الدين، كالمورث، وعدد لزوجات، ومقدار العدة، وأما العبادات وشبهها، فنحن وأولو الأمر فيها سواء، نرجع فيها إلى كتاب الله تعالى وسنة رسوله، ثم لمصالح العامة: كالتجارة والصناعة والزراعة، وغير ذلك من الشؤون العامة، كمسائل الحرب والسلم، فتجب طاعة أولي الأمر في هذه لشؤون، بشرط ألا تخالف أصلاً من أصول الدين، كقاعدة العدل، والمحافظة على النفس، والعقل، والعرض، والمال، ولدين ويدل على ما قلناه الأستاذ أمور:

١ - إن الآية ذكرت الطاعة في جانب الله، ثم في جانب

الرسول، ولم تذكرها في جانب أولي لأمر، وسر ذلك أن طاعة أولي الأمر فرع طاعة الله والرسول، فلا تحب طاعتهم إلا حيث اتفقت مع طاعة الله والرسول فسر طاعة المخلف ألا تكون طاعته معصية لمخالق، كما ورد في حديث: «لا طاعة لمخوف في معصية الخالق» (١).

٢ - قول الله تعالى: ﴿وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذعوا به ولو ردوه إلى لرسول وإلى أولي الأمر لعينه الذين يستتبطونه منهم﴾ (٢) فالآية تدل على أن مسائل الأمن والخوف وما يشبهها من الأمور العامة لا تعين إلا من الرسول وأولي الأمر من المؤمنين، وأصحاب الحل والعقد، فهم أدرى بمصالحنا، وأعلم بما يعود على الأمة بالضرر، وما يعود عليها بالخير.

٣ - إن الآية الأولى تقول: ﴿فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول﴾ (٣)، والآية الثانية: تدعو إلى رد أمور الأمن والخوف إلى لرسول وإلى أولي الأمر، ولا بد لهذه التفرقة من حكمة، وهي أن المرجع في كل شيء تنازع فيه من أمور الدين سواء أكان من العبادات، أم من المعاملات: هو كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، فالشؤون العامة إذا اتفق عليها أصحاب الحل والعقد منا فذاك، وإلا

(١) عده الحافظ بن القيم في «إعلام الموقعين» من الصحيح.

(٢) سورة النساء الآية ٨٣.

(٣) سورة النساء الآية ٥٩.

رجع إلى ما رسمه الكتاب ولسنة لصحيحة من القواعد العامة
كمعدة ارتكب أحف الضررين، وأن الضرورات تبيح المحظورات
وقاعدة أن درء لمفسد مقدم على جلب المصالح، وقاعدة إباحة
الطيب، وتحريم الخبيث، فمثل هذه لقواعد العامة هي المحكمة عند
التنازع في أمر من أمور الأمة التي ليست من لعبادات ولا شبيهة بها.

خلاصة الأصل

إن تحييل الحلال، وتحريم الحرام، وتشريع العبادات، وبيان
كميتها وكيفية، وأوقتها، ووضع القواعد العامة في المعاملات، لا
يكون إلا من الله ورسوله، ولا دخل لأولي الأمر فيها، ونحن وهم فيها
سوء، فلا نرجع إليهم عند لتنازع، وإنما نرجع في ذلك كله إلى الله
والرسول، وأما أمور الدني فهم أدرى بها منا، فرؤساء الزراعة أعلم بما
يصلحها ويرقيها، فإذا أصدروا أمراً يتعلق بالزراعة يجب على الأمة
طاعتهم فيه، ورؤساء التجارة الساهرون على رقيها يطاعون فيما يتعلق
بها، وإن الرجوع إلى أولي الأمر في المصالح العامة كالرجوع إلى
الطبيب في معرفة لضار من الغذاء حتى يترك، والنافع منه حتى
يتناول، ليس معناه أن لطبيب قد أحل لنا النافع، أو حرم الضار،
وإنما هو مرشد فقط، ولذي أحل وحرم هو الله تعالى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ
الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ (١).

(١) سورة الأعراف الآية ١٥٧.

ومما أسدقناه لك تعلم قيمة ما أفنى به بعض العلماء من أن الصلاة عقب الأذان بالكيفية المعروفة صارت مطبوعة شرعاً، لأن الحاكم صلاح الدين أمر بها وقد أوجب الله تعالى طاعة أولي الأمر، فصارت واجبة بأمره بها، وهذا حاصل الفتوى، وهي كما علمت قد بسيت على عدم الفرق بين الدين والدنيا، وعدم معرفة وظيفة الحاكم الذي ليس برسول، ولو تنبه المفتي لقول الله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِيناً﴾ (١)، لما جراً على هذه الفتوى التي تفتح للمخترعين باباً لا يمكن سده، نسأل الله تعالى الفقه في الدين، والهداية إلى صراطه المستقيم.

(١) سورة المائدة آية ٣.

الأصل الحادي عشر
في معنى : «مَنْ أَحَدَثَ فِي أَمْرِنَا
مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ»
أو «كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»

روى مسلم عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ كان يقول في خطبه : «أما بعد، فإن خير الحديث كتابُ الله، وخير الهدي هدي محمد، وشر الأمور مُحدثاتها، وكل بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»، وورد في الصحيح من حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال : «مَنْ أَحَدَثَ فِي أَمْرِنَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ» متفق عليه . قال العلامة الشوكاني في نيل الأوطار قوله : «ليس عليه أمرنا»، المراد بالأمر واحد الأمور، وهو ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، وقوله فهو رَدٌّ، المصدر بمعنى المفعول كما بينته رواية أحمد : «مَنْ صَنَعَ أَمْرًا عَلَى غَيْرِ أَمْرِنَا فَهُوَ مُرَدودٌ». اهـ.

أقول : إن الدين م شرعه الله تعالى على لسان نبيه من الأحكام، وأنه كما علمنا كيف نعبده الله تعالى بما يعود على أنفسنا بالتركية

والطهارة، كالصلاة، والصوم، والزكاة، والحج، والدعاء، علمنا كيف يعامل بعضنا بعضاً، وكيف نعيش ونحيا حياة طيبة، فأرشدنا إلى سعادة الدارين، غير أنه رسم لنا في قسم العبادات رسوماً لبيان كیفيتها وكميتها، وحظر علينا أن نتخطها، لأنه هو الأعم بما يصلحنا، وبما يزكي أنفسنا، فكان المرجع إليه تعالى وإلى رسوله ﷺ في شكل العبادة وكیفيتها، فليس لمخوق أن يبتزع عبادة بشكل جديد، ويرى التقرب به إلى الله تعالى، فإن هذا هو الضلال المبين، ولحزري العظيم، وأما قسم المعاملات فوضع لنا فيها القواعد العامة، لأن لها جزئيات تتجدد بتجدد السنين، فلا يمكن أن ترسم وتحدد بكیفيتها وكميتها، كما رسمت العبادات وحددت، فقضت الحكمة بأن يكون لها من لقواعد العامة ما يكون مرجعاً لها وميزاناً توزن به، فما دامت المعاملة لا تصادم القواعد العامة لماخوذة من الكتاب والسنة فهي شرعية، ومتى صدمت قاعدة من قواعد الدين فهي مخالفة له، وذلك كآية ﴿ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ ﴾^(١)، فإن الله تعالى حرّم عین هذا الأصل أن يأكل بعضنا مال بعض بغير مقابل شرعي، وكما حرّم علينا الغش والخديعة بحديث^(٢) : « لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ »^(٣)، فكل معاملة بعيدة عن الضرر والضرر يبيحها الدين،

(١) سورة النساء الآية ٢٩.

(٢) روه ابن ماجة و ابن قطن وشيخهم مسنداً، ورواه مالك في الموطأ مرسلأ، و هو صرف يؤيد بعضها بعضاً.

(٣) تفسير «صحيح البخاري مع صحيح مسلم» ٧٥١٧، «رواه العين» ٨٩٦، «لأحاديث الصحيحة» ٢٥٠.

وكل معاملة فيها ضرر أو ضرار فهو يحرمها، وقد وضع أيضاً من القواعد العامة: إقامة العدل، والإحسان، ورد الأمانات إلى أهلها، فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ (١).

ومن القواعد العامة الحديث المشهور «الضُّلْحُ جائزٌ بين المسلمين إلا ضُحاً أحل حراماً أو حرّم حلالاً» (٢)، ومن القواعد العامة أن الضرورات تبيح المحظورات أخذاً من آية: ﴿إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ (٣)، فهذه قوانين عامة، وهي المرجع في قسم المعاملات.

وعلى هذا يمكن أن نفهم حديث: «مَنْ عَمِلَ عملاً ليس عليه أمرنا فهو رَدٌّ»، فإن الأمر هنا هو أمر الدين كما علمت، وأمر الدين ما شرعه الله تعالى من العبادات، والمعاملات، وقد رسم لنا رسوماً في باب العبادات، كجعل الصلوات عدداً مخصوصاً، بكيفية مخصوصة في أوقات مخصوصة، بطهارة مخصوصة، وجعل الصيام في شهر مخصوص، في النهار لا في الليل، والحج عملاً مخصوصاً بكيفية مخصوصة، فلا يصح لنا أن نزيد في العبادة، ولا أن ننقص، كما لا يصح لنا أن نخترع كيفية لم يرسمها الدين، كأن نصلي الجهرية سرّاً، أو السرية

(١) سورة النساء الآية ٥٨.

(٢) أخرجه ابن حبان وصححه لثرمذي وحسنه نظر «صحيح الجامع» ٣٨٦، و«إرواء الغسل» ١٣٠٣، ١٤٢٠.

(٣) سورة الأعداء الآية ١١٩.

جهرًا، وأن نقرأ في غير موضع القراءة، أو نتشهد في غير موضع
 التشهد، إلى غير ذلك من الكيفيات المخترعة التي لم يعملها الرسول ولا
 أصحابه، ولم يرشد إلى عملها، فكل هذا عمل ليس عليه أمر الرسول
 فهو رد، وكما يبطل الحديث الاختراع في العبادات يبطل المعاملات
 التي تنافي أصلًا من أصول الدين العامة، كالصلح الذي يحل حراماً،
 أو يحرم حلالاً، كصلح شرط فيه أكل مال الغير بالباطل، فإنه صلح
 فاسد لأنه ليس عليه أمر الرسول فهو رد، وكتجارة بنيت على غش،
 أو خديعة، فإنها باطلة، ولا يتفرع عنها أثرها، ونظير ذلك أن حكم
 الله تعالى في باب الحدود أن النفس بالنفس، والعين بالعين، والأنف
 بالأنف، والأذن بالأذن، والسن بالسن، والجروح قصاص، فمن
 حكم بغير ذلك مع وجود المكافأة من الطرفين وتمسك أولياء القتيل
 بالقصاص فحكمه رد، وإذا كان حكم الله تعالى في باب المواريث أن
 لذكر من الأولاد مثل حظ الأنثيين، فمن حكم بغير ذلك مع وجود
 الأسباب، وانتفاء الموانع فحكمه رد، فهذه أمثلة تريك كيف تفهم
 حديث الباب، ومنه تعلم أن كل خراع في الدين لم يشرعه الله سواء
 أكان في باب العبادات من عقائد، وأعمال؛ أم كان في باب
 المعاملات فهو رد على مخترعه، فإذا كان الله تعالى قد جعل أصول
 العقائد ما تفيده آية البقرة ﴿وَأَمِنَ الرُّسُولُ﴾ بما أنزل إليه من ربه
 والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا تفرق بين أحدٍ من
 رسله ^(١)، فمن زاد على هذا فقد أحدث في الدين ما ليس منه، وإذا

(١) سورة البقرة الآية ٢٨٥.

كان الله تعالى قد عرّف الولي بأنه المؤمن التقي كما قال: ﴿ألا إن أولياء الله لا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون الذين آمنوا وكانوا يتقون﴾ (١)، وحصر الأولياء في الأتقياء بقوله: ﴿إن أولياؤه إلا المتقون ولكن أكثرهم لا يعلمون﴾ (٢)، فكيف نعرّف الولي بأنه من ظهر على يده خارق للعادة، ومن أين لهم هذا التعريف إذا كان الله والرسول لم يعرفاه بهذا؟ وهل إذا ظهر منه خارق للعادة ولم يكن تقياً واقفاً عند الحدود كأن كان تاركاً للصلاة، كما هو حال كثير من معتقدي زماننا، أو كان من الكاشفين لعوراتهم بين الناس، أنسمي هذا ولياً للرحمن أم ولياً للشيطان! ولعلمهم يتأولون له ويقولون أنه يصلي في خفية، أو له جملة أجسام، فهو وإن ترك الصلاة بجسم فهو يؤديها بجسم آخر كما هو اعتقاد ضعاف العقول الذين لا يذوقون للدين طعماً، ولا يفقهون في دينهم شيئاً، نعوذ بالله من طائفة هذه حالها، وتلك طريقتهما، إذا كان ما تسوله لكم نفوسكم من هذه الخرافات حقاً، فكيف يقام الحد على زان، وكيف تقطع يد السارق، وكيف يقتص من القاتل، وكيف نقيم الحجة على تارك الصلاة؟ ولم لا يقول: أنا وإن لم أصل معكم بهذا الجسم فأنا أصلي في الكعبة بجسم آخر، ولم لا يقول: أن الجسم الذي تريدون إقامة الحد عليه غير الجسم الذي ارتكبت الجريمة، واليد التي سرقت غير التي تريدون قطعها؟ إلى غير ذلك فتبطل الحدود، وتكون الحجة لعباد الشهوة

(١) سورة يونس الآية ٦٢.

(٢) سورة الأمل لآة ٣٤.

وأنصار لشیطان، وماذا تقولون في خيرة الصحابة والتابعين وتابعي التابعين الذين هم خير القرون؟ أتقولون ليسوا بأولياء لأنه لم يظهر على أيديهم حوارق العادات، أم تقولون أن هذا تعريف ما أرسل الله به من سلطان، وكيف يكون الولي كما تقولون مع أن جمهور الصحابة، وفيهم المشهود له بالجنة لم يظهر على يده خارق طوب حياته، لأن الخوارق لم تظهر إلا على يد عدد يعد على الأصابع، وماذا تقولون في مثل الأئمة الأربعة الذين جاهدوا في سبيل إعلاء الدين حق الجهاد، وصرفوا النفس والنفيس في سبيل نشر الدين وتعليمه الناس، ولم يظهر لهم خوارق للعادة، كما ظهر على يد مثل الشيخ عبد القادر الجيلاني وأضرابه، أتقولون: أنهم ليسوا بأولياء، وإنما هم من عوام الناس، يا قوم أصبحنا حجة على الدين حين جهلناه، وبغضنا الناس فيه حيث شوهناه، رحماك اللهم رحماك من طائفة المخرفين.

ولنرجع بك أيها القارئ إلى أصل الباب، وهو الاختراع في الدين فنقول: إذا كان الكتاب قد وصف الرب بصفات كثيرة، فالذي يعلم الناس بعضها، ويهجر بعضه الآخر أو يعطله، قد أحدث في الدين ما ليس منه فهو رد، وإذا كان الله تعالى قد أجمل في شأن الأمور الغيبية، كشكل الملائكة، وترك بيان عددهم وحقيقتهم، فالذي يبحث عن شيء من ذلك قد أحدث في الدين ما ليس منه فهو رد، فليسعنا ما وسع النبي ﷺ وأصحابه، والأئمة الأربعة، والقرون الثلاثة الأولى، وقد كانوا لا يعطلون، ولا يشهون، فيصفون ربه بما

شوهوه

وصف به نفسه ، و ينزهونه عما نزه عنه نفسه ، وهو تعالى أعلم بما يليق
 بجلاله وكبريائه ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ
 وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ (١) ، وحسبك ما توعد الله به المتبعين
 لظنون والأوهام ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ
 وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً ﴾ (٢) ولعل في هذا عبرة لمن
 اتخذوا الكلام في الغيبات حرفة ، يصرفون وقتهم في تفاصيل الأحوال
 البرزخية ، والأمور الأخروية ، ولم يقفوا في دروسهم عند ما حذاه الله
 ورسوله ، بل يتبعون فيها القصص والحكايات ، ولم يعولوا فيها على
 الآيات البينات .

ما يستنبط من حديث عائشة المتقدم

إني ذاكر لك ما قاله الأئمة المحققون في حديث عائشة وما يؤخذ
 منه من الأحكام ، ومكانة الحديث من الدين كي يفتح الله لك باباً
 من أبواب الفقه فيه ، فأقول نقلاً عن الشوكاني في نيل الأوطار :

١ — قال في الفتح محتج به في أمور :

أ — إبطال جميع العقود المنهية ، وعدم وجود ثمراتها المترتبة عليها وأن
 النهي يقتضي الفساد لأن المنهيات كلها ليست من أمر الدين
 فيجب ردّها .

(١) سورة الحجرات الآية ١ .

(٢) سورة الاسراء الآية ٣٦ .

ب - وإن حكم الحاكم لا يغير ما في باطن الأمر لقوله : ليس عليه أمرنا، والمراد به أمر الدين.

ج - وأن الصلح الفاسد منتقض، والمأخوذ عليه مستحق الرد. اهـ
كلام صاحب الفتح.

٢ - قال الشوكاني هذا الحديث من قواعد الدين، لأنه يندرج تحته من الأحكام ما لا يأتي عليه الحصر، وما أصرحه وأدله على إبطال ما ذهب إليه الفقهاء من تقسيم البدع إلى أقسام، وتخصيص الرد ببعضها بدون مخصص من عقل ولا نقل، فعليك إذا سمعت من يقول : هذه بدعة حسنة بالقيام في مقام المنع، مستنداً له بهذه الكلية وما يشابهها، من نحو قوله ﷺ : «كُلُّ بدعة ضلالة» طالباً لدليل تخصيص تلك البدعة التي وقع النزاع في شأنها بعد الاتفاق على أنها بدعة، فإن جاءك به قبلته، وإلا كنت قد ألقمته حجراً واسترحت من المجادلة.

ومن مواطن الاستدلال بهذا الحديث كل فعل أو ترك وقع الاتفاق بينك وبين خصمك على أنه ليس من أمر رسول الله ﷺ وخالفك في اقتضائه البطلان أو الفساد، متمسكاً بما تقرر في الأصول من أنه لا يقتضي ذلك إلا عدم أمر يؤثر عدمه في العدم : كالشرط، أو وجود أمر يؤثر وجوده في العدم كالمانع، فعليك بمنع هذا التخصيص الذي لا دليل عليه إلا مجرد الإصطلاح، مستنداً لهذا المنع بما في حديث الباب من العموم المحيط بكل فرد من أفراد الأمور التي ليست

من ذلك القبيل، قائلاً هذا أمر ليس من أمره، وكل أمر ليس من أمره رد، فهذا رد، وكل رد باطل، فهذا باطل.

٣ - قال في الفتح: هذا الحديث معدود من أصول الإسلام، وقاعدة من قواعده، فإن معناه من اخترع في الدين ما لا يشهد له أصل من أصوله لا يلتفت إليه.

٤ - قال النووي: هذا الحديث مما ينبغي حفظه واستعماله في إبطال المنكرات، وإشاعة الاستدلال به كذلك.

٥ - قال الطوفي: هذا الحديث يصلح أن يكون نصف أدلة الشرع لأن الدليل يتركب من مقدمتين، والمطلوب بالدليل إما إثبات الحكم أو نفيه، وهذا الحديث مقدمة كبرى في إثبات كل حكم شرعي ونفيه، لأن منطوقه مقدمة كلية مثل أن يقال في الوضوء بماء نجس: هذا ليس من أمر الشرع، وكل ما كان كذلك فهو رد، فهذا العمل مردود، فالمقدمة الثانية ثابتة بهذا الدليل، وإنما يقع النزاع في الأولى، ومفهومه أن من عمل عملاً عليه أمر الشرع فهو صحيح، فلو اتفق أن يوجد حديث يكون مقدمة أولى في إثبات كل حكم شرعي ونفيه لاستقل الحديثان بجميع أدلة الشرع، لكن هذا التالي لا يوجد، فإذاً حديث الباب نصف أدلة الشرع. اهـ. من نيل الأوطار ببعض تصرف.

وبذلك تعلم أن كل بدعة في الدين فهي ضلالة ترد على صاحبها، وأما البدعة في الدنيا فلا حرج فيها ما دامت لا تهدم أصلاً

من الأصول التي وضعها الدين، فالله تعالى يبيح لك أن تخترع في الدنيا ما شئت، وفي صناعتك ما شئت، لكن يوجب عليك المحافظة على قاعدة العدن، ودرء المفسد، وجلب المصالح، فالكلية في الحديث على ظاهرها بالنظر للإختراع في الدين، فكل اختراع في الدين ضلال، وأما في الدنيا فليس بضلال، بل قد يثاب عليه صاحبه ما دم موافقاً للقواعد العامة السابقة.

الشبه الواردة على عموم حديث:

كل بدعة ضلالة

١ - [قيام رمضان] حاصل الشبهة الأولى أنكم تدمون البدع بجميع أنواعها مع أننا رأينا السف فعموا أموراً ما فعلها النبي ﷺ، كجمع لناس على إمام واحد في قيام رمضان، فإن هذا أمر قد أجمعت عليه الأمة، والأمة لا تجتمع على ضلالة، فكيف تقولون: كل بدعة ضلالة؟ فهذه بدعة، وليست بضلالة، فالكلية غير صحيحة. وحاصل الدفع أننا لا نسلم أن قيام رمضان بدعة لم يفعلها النبي ﷺ بل هو سنة فعلها، والنس خفه، لحديث أبي ذر قال: «صمنا مع رسول الله ﷺ رمضان، فلم يقم بنا شيئاً من الشهر حتى بقي سبع، فقام بنا، حتى ذهب ثلث الليل، فلما كانت السادسة لم يقم بنا، فلما كانت الخامسة قام بنا حتى ذهب شطر الليل، فقلنا يا رسول الله: لو نفتنا قيام هذه الليلة، فقال: إن الرجل إذا صلى مع الإمام حتى

يصرف حسب له قيام ليلة، فلما كانت الرابعة لم يقم، فما كانت الثالثة جمع أهله ونساءه والناس، فقام بنا حتى خشينا أن يفوتنا الفلاح — قال — قلت: وما الفلاح؟ قال السحور، ثم لم يقم بنا بقية الشهر» أخرجه أبو داود، ومثله في الترمذي، وقال فيه: حسن صحيح.

لكه ﷺ لما خاف افتراضه على الأمة أمسك عن الدوام، ففي الصحيح عن عائشة: «أن رسول الله ﷺ صلى في المسجد ذات ليلة، فصلى بصلاته ناس، ثم صلى القابلة، فكثرت الناس، ثم اجتمعوا الليلة الثالثة أو الرابعة، فلم يخرج إليهم رسول الله ﷺ، فلما أصبح قال: قد رأيت الذي صنعتم فلم يمنعني من الخروج إلا أني خشيت أن يفرض عليكم ذلك في رمضان» أخرجه مالك في موطئه.

فالحديث يثبت كونها سنة، لقيام النبي ﷺ بالمسجد جماعة بأصحابه، وقد امتنع خشية الافتراض، وهو لا يدل على امتناع القيام مطلقاً لأن زمان النبي زمان وحي وتشريع، فلما زالت علة التشريع بموته رجع الأمر إلى أصله، وقد ثبت الجواز فلا ناسخ له، ولم يقم ذلك أبو بكر لاشتغاله بأهل الردة وغير ذلك مما هوؤكد من صلاة لتراويح أو لأنه رأى أن قيامهم آخر الليل أفضل من جمعهم أول الليل على إمام واحد، فيما تمهد الإسلام في زمن عمر، ورأى في المسجد أوزاعاً^(١) — كما جاء في الخبر — قال: لو جمعت الناس على قارئ واحد كان أمثل، فما تم له ذلك نههم إلى أن قيامهم آخر

(١) متفرق.

الليل أفصل، ثم اتفق السلف على ذلك ومن ذلك تعلم أن قول عمر: «نعمت البدعة هي» أراد بها البدعة الدغوية كما سبق لك عن ابن حجر الهيتمي، فهي بدعة نظراً لظاهر الحال، لأنها لم تعمل في زمن أبي بكر، ولم يداوم عليها في عهد الرسول ﷺ، فهي بهد الاعتبار بدعة، وهي في الحقيقة سنة مشروعة.

٢ - [أذان عثمان] قد يقول بعض الناس: إني آتيكم بمثال آخر يبيع للناس أن يبتدعوا في الدين، وذلك أنه لم يكن في زمان لرسول ﷺ أذان بالزوراء^(١) بل كانوا يؤذنون على باب المسجد يوم الجمعة، واستمر الأمر على ذلك إلى خلافة عثمان، فزاد أذان الزوراء وهو اختراع لم يكن، وأقره الصحابة على ذلك، فكيف تدمون كل مبتدع؟

فنقول: أن الأذان الذي زاده عثمان لم يخرج به عن مقصود الشارع منه، وذلك أن الأذان بالصلاة هو الإعلام بها بالألفاظ المخصوصة بدون زيادة ولا نقص، فالذي يأتي بألفاظ لم ترد عن رسول الله ﷺ، أو يضع الأذان في موضع يخرج عن المقصود منه من الإعلام هو المبتدع، أما الذي يحافظ على الأذان بألفاظه ولا يخرج به عن الإعلام فلا شيء عليه، إذا أتى به على سطح، أو مشرفة، أو منارة، أو غير ذلك، وقد كان الأذان بالجمعة على عهد رسول الله ﷺ واحداً كغيره من الأوقات الأخرى، يقوله المؤذن إذا رقى الخطيب لمبصر،

(١) موضع بالمدينة عند اسوق وقيل در لعناد.

وكذا في عهد أبي بكر وعمر، فلما كان زمن عثمان وحدثت الحاجة بكثرة المسلمين، وعدم تكبيرهم إلى المسجد على نحو ما كانوا يفعلون في زمن من قبله، أمر أن يؤذن بهم للجمعة على الزوراء، وأبقى ما كان من أذان المسجد عند جنوس الإمام على المنبر كما كان، إبقاء لعبادة كما كانت. روى البخاري وأبو داود والنسائي عن السائب ابن يزيد رضي الله عنه قال: «كان النداء يوم الجمعة أوله إذا جلس الإمام على المنبر، على عهد رسول الله ﷺ، وأبي بكر وعمر، فلما كان عثمان وكثر الناس زاد النداء الثالث على الزوراء، ولم يكن للنبي ﷺ غير مؤذن واحد، فثبت الأمر على ذلك، وأطلقوا عليه الثالث لأنه ثالث بالنسبة إلى حدوثه بعد الأذنين المشروعين، وهو أول بالنسبة لقدمه في العمل على الأذان والإقامة المشروعين لكل صلاة.

فترى أن زيادة عثمان هي جمعه أذاناً على الزوراء للحاجة إليه، وهو يعلم أن وضعه هناك ليس ممنوعاً ما دام لم يخترع له ألفاظاً، ولم يحدث فيه شيئاً، ولم يثبت أن الأذان على مكان مخصوص من الأمور لتعبدية، واختيار المكان من الأمور الاجتهادية، وقد غفل بعض الناس عن ذلك، فاتخذوا فعل عثمان مجيزاً لهم ما زادوه في الأذان، وخرجوا به عن المقصود منه، ولم يعلموا أن عثمان لم يرد ذلك، وهو أحد الخلفاء الرشدين المتبعين، وقد أمر لرسول ﷺ باتباع سنتهم، والجري على طريقتهم. فقال: «عليكم سنتي وسنة الخلفاء الرشدين المهديين».

٣ - [جمع القرآن] ثابت الشبه أن الصحابة جمعوا القرآن في عهد أبي بكر، وكتبوه في مصحف في عهد عثمان، وهذا عمل لم يعمده لرسول ﷺ. فنقول في دفع هذه لشبهة: سبق لك أن جمع القرآن في المصحف من المصالح العامة التي تحتاج إليها الأمة، والسبب في تركه لي ﷺ لجمعه أن زمانه كان زمان وحي وتشريع، وكانت الآيات تنزل على حسب الوقائع لا على حسب الترتيب التوقيفي، فلا يمكن كتابته ما دام متتالياً، فلما تم بقوله تعالى: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾^(١)، حان وقت وفاة النبي ﷺ، وقد أمر بكتابته، وعهد أمر جمعه إلى صحابته، والغرض هو حفظه وإيصاله إلى الأمة بطريقة حسنى، ومن ذلك تعرف أن حفظ ذلك الكتاب الكريم، ونشره بين الأمة من أوجب الواجبات، ولكن الطريقة في حفظه، والوسيلة إلى نشره، من المسائل الإجتهادية التي ترك للناس اختيارها ووكّل إليهم أمرها، وقد رأت الصحابة أن أكبر وسيلة لحفظ القرآن، وسد ذريعة الخلاف فيه هو جمعه في مصحف حتى لا يضيع بموت القراء، وإلجاء الناس إلى مصحف عثمان حتى لا يختلفوا فيه كما اختلف اليهود والنصارى في كتبهم، فجمع القرآن وكتابته من المصالح المرسلة التي يدعو إليها الدين بحجته وتفصيله، فالدين أوجب علينا حفظ القرآن، ووكّل طريق حفظه إلينا، وقد وفينا هذا الموضوع حقه في الأصل الرابع، وما قيل في جمع القرآن يقال في تدوين السنة والعلوم التي

(١) سورة المائدة الآية ٣.

يحتاج إليها الدين، وكلها من المصالح المرسنة، فهي ترجع إلى قاعدة [ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب].

٤ - [مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً] الحديث، ورد في الحديث: «من سن سنة حسنة كان له أجرها وأجر من عمل بها لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً، ومن سن سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها لا ينقص ذلك من أوزارهم شيئاً»^(١) ووجه الشبهة في الحديث أنه أضاف الاستئذان إلى المكلف، ولو كان المراد من عمل سنة ثابتة في الشرع لما قال: «من سنَّ»، وإنما يقول: من أحيا أو من عمل، ويؤيد الشبهة قوله ﷺ: «ما من نفس تُقتل ظلماً إلا كان على ابن آدم كِفْلٌ من دَمِها لأنه أول من سن القتل»، فسَن هنا بمعنى اخترع، فكذا في الحديث الأول، وأخرج الترمذي من حديث له: «ومن ابتدَعَ بدعةً ضلالةً لا تُرضي الله ورسوله كان عليه مثل إثم من عمل بها لا ينقص ذلك من آثام الناس شيئاً» حديث حسن، فقوله بدعة ضلالة، ظاهر في أن البدعة إذا لم تكن ضلالة لا يذم فاعلها، فمجموع الأدلة يفيد أن الابتداع منه الحسن الذي يثاب عليه فاعده، ومنه القبيح الذي يعاقب عليه فاعله، فكيف تدمون البدعة على الإطلاق، وقد أجاب العلامة الشاطبي عن هذه الشبهة بجوابين:

١ - إن سبب الحديث وقصته في سنة الصدقة وترغيب الناس فيها، والصدقة مشروعة باتفاق، فدل ذلك على أن المراد من أحيا،

(١) ذكره الشاطبي في الاعتصام وعده في الصحيح، ورواه مسلم والسنائي بسط آخر.

وليس المراد من اخترع كما يفيد سبب الحديث الذي بينه الشاطبي
حديث جابر، فرجع هذا إلى حديث: «من أحيا سنة قد أُميتت
بعدي فإن له من الأجر مثل من عمل بها لا ينقص ذلك من أجورهم
شيئاً» .

٢ - إن قوله: «من سنَّ سنة حسنة، ومن سنَّ سنة سيئة» لا
يمكن حمله على الاختراع، لأن كون السنة حسنة أو سيئة لا يعرف إلا
من جهة الشرع، لأن التحسين والتقييح مختص بالشرع لا مدخل
للعقل فيه، وهو مذهب جماعة أهل السنة والجماعة، وإنما يقول
بالتحسين والتقييح بالعقل المبتدعة، فلزم أن تكون السنة في الحديث،
أما حسنة في الشرع، وأما قبيحة بالشرع، فلا تصدق إلا على الصدقة
المذكورة، وما أشبهها من السنن المشروعة، وتبقى السنة السيئة منزلة
على المعاصي التي ثبت بالشرع كونها معاصي، كالقتل المنبه عليه في
حديث ابن آدم حيث قال عليه الصلاة والسلام: «لأنه أول من سن
القتل» ومنزلة على البدع لأنه قد ثبت ذمها والنهي عنها بالشرع كما
تقدم. اهـ.

أقول: وحاصل الجواب الثاني أن الحديث حجة على المبتدع لا
له، لمكانة قوله: [حسنة] مع العلم بأن المحسن هو الشرع، فقد وجد
في الحديث معنى يعود على فهم المبتدع بالإبطال، فوجب حمل سن على
أحيا دون اختراع، وهو كما ترى جواب دقيق مبني على قاعدة
التحسين والتقييح، ثم قال الشاطبي: وبقي النظر في قوله: «ومن

ابتدع بدعة ضلالة»، وأن تقييد البدعة بالضلالة يفيد مفهوماً والأمر فيه قريب لأن الإضافة فيه لم تفد مفهوماً وإن قلنا بالمفهوم — على رأي طائفة من أهل الأصول — فإن الدليل دل على تعطيه في هذا الموضع، كما دل عليه دليل تحريم الربا قليله وكثيره على تعطيل المفهوم في قوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافاً مُضَاعَفَةً﴾^(١)، ولأن الضلالة لازمة للبدعة بإطلاق، بالأدلة المتقدمة فلا مفهوم أيضاً. اهـ بتصرف.

أقول: إذا صرف النظر عن سبب الحديث يصح أن يراد منه الاختراع في أمور الدنيا والتفنن فيها اختراعاً يلتم مع أصول الدين ومقاصده، كاختراع الملاجىء والمستشفيات، وتشديد دور العلم، والطرق المسهلة لرقى الصناعة والتعليم، ونشر الفضيلة، وإماتة الرذيلة، فكل هذه المخترعات سنن حسنة يثاب عليها صاحبها ويكتب له مثل ثواب من عمل بها إلى يوم القيامة، فإن شئت فهمت في الحديث الحث على أحياء السنة الدينية التي ورد بها الدين، وشرعها الله تعالى على لسان رسوله ﷺ، كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والإحسان إلى الفقراء، والنصيحة لكل مسلم، والحب في الله، والبغض في الله، والرضا بالقضاء والقدر، والتعاون على البر، وأن تحب لأخيك ما تحب لنفسك، وتكره له ما تكره لها، إلى غير ذلك من الأعمال التي يدعو إليها الدين، ويحث على إحيائها، وإن شئت فهمت في الحديث الحث

(١) سورة آل عمران الآية ١٢٩.

على التفكير في الأمور الكونية التي ترفي الشعوب برقيها، وتتقدم الأمة بتقدمها في علومها وأخلاقها ودينها، وقد أرياك مما تقدم أن الدين إنما ينهك عن الإختراع في أمر حدده الشارع ورسمه على وجه مخصوص، كالصلاة والوضوء، والصوم، والحج، فلا يصح لك أن تغير فيه شيئاً لا بزيادة ولا بنقص، ولا بتبديل كيفية من كفياته، وبيح لك ما يمكنك من أنواع الاختراع في الأمور المعيشية، والاجتماعية، والعمرانية، بشرط المحافظة على الأصول العامة وإن يكون هذا الاختراع أساسه درء المفسد، وجلب المصالح، وإقامة العدل وإمالة الظلم، ورد المظالم إلى ذويها، إلى غير ذلك من الأصول التي أسلفناها لك غير مرة.

هـ — [ما رآه المسلمون حسناً] الحديث لم يبق من الشبه سوى حديث: «ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن، وما رآه المسلمون قبيحاً فهو عند الله قبيح»، ووجه الشبهة فيه ظاهر، وهو أنه قال: ما رآه المسلمون، والظاهر ما رأوه بعقولهم، فرجع التحسين إليهم، فهم المخترعون، ولو كان التحسين بالدليل لما نسب الرؤية إلى المسلمين، فدل على أن البدعة فيها الحسن والقبيح. وحاصل الدفع ما أسلفناه لك في الأصل السادس، وهو أن هذا ليس بحديث مرفوع، وإنما هو أثر موقوف على ابن مسعود، فلا يكون حجة، ولو سلم أنه حجة فليس المراد حسن المسلمين الصادق بالمجتهد وغيره، لاقتضائه أن كل ما رآه آحاد المسلمين حسناً فهو حسن، وكل ما رآه آحاد المسلمين قبيحاً فهو قبيح، وهذا باطل لوجهين:

١ - أنه يناقصر حديث : «ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة
كلهم في النار إلا واحدة»^(١)، ووجه المناقضة أن الحديث الأول
أفاد أن كل مسلم لا يخطيء لأنه يرى أن ما ذهب إليه حسن، فلا
يكون في النار، والثاني أفاد نقيض ذلك.

٢ - أنه يقتضي كون العمل الواحد حسناً عند بعض الناس
يصح التقرب به إلى الله تعالى؛ قبيحاً عند البعض الآخر لا يصح
التقرب به، وهو مذهب المصوّبة، وإنما المراد بالمسلمين جميع المجتهدين
فيكون إشارة إلى لإجماع، أو خصوص الصحابة كما يفيد صدر
الأثر، وكما يقتضيه التفريع بالفاء كما بيناه لك في مبحث
الاستحسان في الأصل السادس. ولك أن تقول: أن الحديث في
العمل الذي لم يرد فيه نص من كتاب ولا سنة، ولم يوجد من
الأصول العامة ما يأباه، ولو عرض على العقول السليمة لتبنته
بالقبول، ولم يكن من قسم العبادات، فهذا لا شك في استحسانه.

ومن هنا يعلم أن من قسم البدعة إلى أقسام كالقرافي، وجعل
فيها الحسن والقبيح، فقد تدافع وغفل عن معنى لبدعة، لأن البدعة
كما قدمنا هي: طريقة في الدين مخترعة، أو هي: ما أحدث على
خلاف الحق المتلقى عن لرسول فالتعريف ناطق بأن البدعة هي التي
لا تلائم ما شرعه لرسول بل تنافيه، فكيف مع منافاتها لما شرعه
تكون واجبة ومندوبة ومباحة؟ فتقسيم البدعة إلى خمسة أقسام من

(١) هو مروي بالمعنى ولفظه في أبي داود.

تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره، لأن قضية كونها مختصرة في الدين أن تكون معصية مكروهة على الأقل، ومقتضى كونها واجبة أو مندوبة أن تكون قريبة، وهذا تناقض، ومنه تعرف مقدار ما أطال به القرافي في هذا الباب نقلاً عن شيخه ابن عبد السلام، وقد أطال الشاطبي في الاعتصام في الرد عليه، فارجع إليه أن شئت.

إلى هنا قد تم الكتاب، والحمد لله أولاً وآخراً.

فهرسُ الآياتُ

الواردة في الكتاب***

آل عمران : ١٢٥/٦٥-١٢٩/١١٣ .

الأحزاب : ٢١/٨٤-٤١/٨١، ٧٨-٨١/٥٦ .

الأحقاف : ٧٣/٩ .

الاسراء : ١٠٩/٨٤-٣٦/١٠٣ .

الأعراف : ١٥٧/٦٤، ٩٤ .

الأنعام : ٥٧/٢٨-١١٩/٦٨-١٥٣/٩، ٣ .

الأنفال : ٣٤/١٠١ .

البقرة : ٦٠/٦٤-١١٧/٢٣-١٨٥/٦٣ ،

٤٤-٢٧٥/٢٨-٢٨٥/١٠٠ .

الحجرات : ١/١٠٣ .

الذاريات : ٥٦/٢٥ .

الزمر : ١٨/٥٠-٢٣/٤٩، ٥٠-٥٥/٤٩ .

ص : ٨٦، ٨٨/٨٤ .

الصافات : ١٧١، ١٧٣/١٠ .

فصلت : ٣٣/٨١، ٧٨ .

• رقم الآية/رقم الصفحة في الكتاب .

المائدة : ٣/٥٨٠، ٩٥، ١١٠-٣٨/٥٩-٩٣/٢٨.

النساء : ٥/١١-٢٠/١٤-٢٤/٢٤-٢٩/٩٨-٥٨/٩٩-٥٩/٢٨،

٩١، ٩٣-٨٣/٩٣.

هود : ٨٨/١٨-١١٨/٢٠.

يوسف : ١٠٣/١٩.

يونس : ٦٢/١٠١.

فهرس الأحاديث

- إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا علي . ٨٩ ، ٩٠ .
اللهم اهنا فيمن هديت ... ٧٦ .
إن الله أمدني يوم بدر ويوم حنين بملائكة ... ٦٧ .
إن الله نظر في قلوب العباد فاختر محمداً ... ٥٥ .
إن العمامة حاجز بين المسلمين وبين المشركين . ٦٧ ، ٦٨ .
بل هو الرأي والحرب والمكيدة . ٦٢ .
تسوموا فإن الملائكة سومت . ٦٥ .
خطب وعليه عمامة سوداء قد أرخى طرفها بين كتفيه ... ٦٦ .
ذنبوا فإن الشيطان لا يذنب . ٦٦ .
رأيت النبي على المنبر وعليه عمامة سوداء ... ٦٧ .
ركعتان مع الذنب خير من سبعين ركعة بلا ذنب . ٦٦ .
ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة ... ٥٦ ، ١١٥ .
سوموا فإن الملائكة قد سومت . ٦٨ .
الصلاة خير موضوع . ٣١ ، ٨١ .
الصلح جائز بين المسلمين ... ٩٩ .
صلى في المسجد ذات ليلة ... ١٠٧ .

- صلوا كما رأيتموني أصلي . ٨٢، ٥٩ .
- صمنا مع رسول الله ﷺ رمضان ... ١٠٧، ١٠٦ .
- عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين . ١٠٩ .
- عممني رسول الله ﷺ بعمامة سدل طرفها على منكبي ... ٦٧ .
- عممني رسول الله ﷺ بعمامة فسدل لها بين يدي . ٦٦ .
- فان أحسن الحديث كتاب الله . ٥٠ .
- فان خير الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد ... ٩٧ .
- فرق ما بيننا وبين المشركين العمائم . ٦٧ .
- فما سقت السماء والعيون العشر ... ٧٤ .
- فما سقت السماء والعيون والبقل العشر ... ٨٢ .
- كان عليه الصلاة والسلام يدير كور العمامة ... ٦٦ .
- كان لا يولي والياً حتى يعممه ... ٦٦ .
- كان النبي ﷺ إذا اعتم سدل عمامته ... ٦٦ .
- كل بدعة ضلالة . ١٠٤، ٧٧ .
- كل عمل ليس عليه أمرنا ... ٧٧ .
- لا ضرر ولا ضرار . ٩٨ .
- لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق . ٩٣ .
- ما تركت شيئاً يقربكم إلى الله تعالى إلا ... ٨٠ .
- ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله ... ١١٤، ٥٧، ٥٥، ٤٩ .
- ما من نفس تقتل ظلماً إلا كان على ابن آدم كفلاً ... ١١١ .

من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد. ٩٧، ٣.
 من أحيا سنة قد أميتت بعدي فإن له من الأجر... ١١٢.
 من سن سنة حسنة كان له أجرها وأجر... ١١١، ١١٢.
 من صنع أمراً علي غير أمرنا فهو مردود. ٩٧.
 من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد. ٩٩، ٣٣.
 من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم... ٦٩.
 هذا سبيل الله مستقيماً... ٩.
 ومن ابتدع بدعة ضلالة لا ترضي الله ورسوله... ١١١، ١١٣.

فهرس الأعلام

ابن عمر = عبد الله بن عمر	الأمدي ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٩
ابن قعنب = القعني	٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٧٠ .
ابن القيم ٧٥ ، ٧٧ ، ٨٧ ، ٨٨	ابن آدم ١١٢ .
٩٣ .	ابن أبي شبة ٦٧ .
ابن ماجه ٩٨ .	ابن الأثير ٦٨ .
ابن مسعود (عبد الله بن مسعود)	ابن الحاجب ١٧ ، ٤٩ ، ٦٠ ،
٤٢ ، ٤٩ ، ٥٥ ، ٥٧	٦٤ ، ٦٥ ، ٧٠ .
١١٤ .	ابن حبان ٩٩ .
ابن نجيم ٥٧ .	ابن حجر ٢٦ ، ٨٠ .
أبو اسحق الشاطبي = الشاطبي	بن حجر الهيتمي الشافعي ٣١ ،
أبو بكر الصديق ٤١ ، ٤٢	٧٣ ، ١٠٨ .
١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩	ابن رسلان ٦٧ .
١١٠ .	ابن عابدين ٢٦ .
أبو حنيفة ٤٠ ، ٨٧ .	ابن عباس ٧٩ .
أبو داود ٦٦ ، ٦٧ ، ٧٩ ، ١٠٧	ابن عبد السلام ١١٦ .
١٠٩ ، ١١٥ .	ابن العربي ٥٢ .

الترمذي ٦٧ ، ٩٩ ، ١٠٧ ،

١١١ .

جابر بن عبد الله ٩٧ ، ١١٢ .

الحافظ ابن حجر = ابن حجر

الحباب بن المنذر ٦٢ .

حذيفة ٧٩ .

حذيفة بن اليمان ٤١ .

الحسن بن علي ٦٦ .

حفصة ٤١ .

الحفيد بن مرزوق ٥ .

الحنابلة ٤٩ .

الحنفية ٤٩ .

الحادمي الحنفي ٦٥ .

الدارقطني ٩٨ .

الرازي ٩١ ، ٥٧ .

رفاعة ٧٥ .

ركانة ٦٧ .

الرويانى ٥٢ .

زيد بن ثابت ٤١ .

السائب بن يزيد ١٠٩ .

أبو ذر ١٠٦ .

أبو عبد الله = مالك بن أنس

أبو مخذولة ٨٩ .

أبو نعيم ٥٥ .

أبو هريرة ٦٩ .

أحمد بن حنبل ٩ ، ٥٥ ، ٥٧ ،

٨٧ ، ٩٧ .

الأستاذ الامام ٩١ ، ٩٢ .

إمام الحرمين ٤٠ .

أنس بن مالك ٤١ ، ٦١ .

أهل الردة ١٠٧ .

أهل الشام ٤١ .

أهل العراق ٤١ .

الباطنية ٥٢ .

البخاري ٥٩ ، ٦٩ ، ٧٥ ، ١٠٩ .

بخيت الحنفي ٧٩ .

البدر العيني ٦٦ .

البزار ٥٥ .

البيهقي ٧٩ .

الترك ٧٣ .

سالم ٦٧.

السعد ٩٢.

سعيد بن العاص ٤١.

سعيد الرومي ٥٥.

السيوطي ٦٦.

الشاطبي ٣، ٥، ٦، ١٧، ٢٣،

٢٦، ٢٧، ٢٩، ٣٥،

٤٠، ٤٥، ٤٧، ٥١،

٥٥، ٧٤، ١١١، ١١٢،

١١٦.

الشافعي ٤٠، ٤٣، ٥٢، ٨٧.

الشافعية ٥٩، ٧٣.

الشرنبلالي ٢٦.

الشمي ٢٦.

الشوكاني ٣٩، ٤٠، ٥٣، ٥٤،

٥٩، ٦٣، ٦٤، ٦٥،

٦٩، ٨٢، ٩٧، ١٠٣،

١٠٤.

صلاح الدين ٩٥.

الطبراني ٣٠، ٥٥، ٦٦، ٨٠،

٨١.

الطوفي (نجم الدين) ٤٧، ٥٧،

١٠٥.

الطيالسي ٥٥.

عائشة ٩٧، ١٠٣، ١٠٧.

عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ٤١.

عبد الرحمن بن عوف ٦٦.

عبد القادر الجيلاني ١٠٢.

عبد الله بن الزبير ٤١.

عبد الله بن عمر ٦٣، ٦٦،

٦٧، ٦٩.

عبد الله بن مسعود = ابن مسعود.

عبد الله بن وهب ١٩.

عثمان بن عفان ٣٧، ٤١، ٤٢،

١٠٨، ١٠٩، ١١٠.

عرب ٣.

العلائي ٥٧.

علي بن أبي طالب ٢١، ٤٢،

٤٣، ٦٧.

علي زاده ٦٧.

عمر بن الخطاب ٢٠، ٤١،

٤٢، ٤٣، ٦٣، ٧٣،

٨٠، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩.

عمرو بن حريث ٦٦.

العيني ٥٧.

الفخر الرازي = الرازي

الفلاسفة ٢٨.

القاسم ٦٧.

القاسمي ٥٧.

القرافي ٤٠-١١٦.

القراء ٤١.

القرشيون ٤١.

قريش ٤١.

القسطلاني ٦٧، ٧٣.

القعني ٨٨.

اللكنوي ٥٥، ٥٧.

اللقاني ٤٦.

مالك بن أنس ٨، ١٩، ٣٩،

٤٣، ٤٤، ٧٤، ٨٨،

٩٨، ١٠٧.

مالك بن الحويرث ٥٩.

المالكية ٣٩، ٦٠، ٦٤.

محمد أحمد العدوي ٦، ١٣.

محمد بن عبد الحي اللكنوي =

اللكنوي

محمد رشيد رضا ٦.

مسلم ٢٥، ٦٦، ٨٩، ٩٠، ٩٧،

١١١.

المعتزلة ٦٤.

الملائكة ٦٥، ٦٧، ٦٨، ١٠٢.

منلا أحمد رومي الحنفي ٧٧.

نافع ٦٧.

النسائي ٩، ١٠٩، ١١١.

النصاري ٤١، ٧٣، ١١٠.

نفاة الاستحسان ٥٣.

النووي ٣٠، ١٠٥.

النيسابوري ٩١.

هشام بن عروة ٧٩.

اليمنيون ٦٣.

اليهود ٤١، ٧٣، ٧٤، ١١٠.

فهرسُ الأمكنة والبلدان

أحد ٧٤.	الشام ٤١.
أذربيجان ٤١.	الصفاء ٢٧، ٧٣.
أرمينية ٤١.	العراق ٤١.
بدر ٦٢، ٦٧، ٦٨.	الغار ٦١.
البيت الحرام ٨.	الكعبة ١٠١.
جزيرة العرب ٧٣، ٧٤.	المدينة ٨، ٢٠، ٦١، ٦٣، ٧٧.
حمام ٥٠.	المروة ٢٧، ٧٣.
حنين ٦٧، ٦٨.	مزدلفة ٧٦.
الديار المصرية ٧٩.	المسجد النبوي ٣٧.
الروضة الشريفة ٢٠.	مكة ٦١.
الزوراء ١٠٨.	الهند ٢٧.
الساحل ٦١.	اليامة ٤١.
	اليمن ٦٣.

فهرسُ الكُتب

تحفة الاخيار في إحياء سنة سيد	أحسن الكلام ٧٩.
الابرار ٥٥.	الاحكام ٥١، ٥٢، ٥٩.
التفسير الكبير ٥٧.	الاحياء ٣١.
حاشية على الدرر ٢٦.	إرشاد الفحول ٣٩، ٤٠، ٥٢،
حاشية على رسالة نجم الدين	٥٤، ٥٩، ٨٢.
الطوفي ٥٧.	ارواء الغليل ٨٩، ٩٨، ٩٩.
الحزائن ٢٦.	الأساس ٦٩.
الدرر ٢٦.	الأشباه والنظائر ٥٧.
الدر ٢٦.	أصول في البدع والسنن ١٣.
الرسالة ٥٢.	الاعتصام ٣، ٥، ٦، ١٧، ٢٣،
رسالة نجم الدين الطوفي ٥٧.	٧٤، ١١١، ١١٦.
شرح الاحياء ٣٠.	إعلام الموقعين ٧٥، ٨٧، ٨٨،
شرح البخاري ٦٧.	٩٣.
شرح السنن ٦٧.	الايوسط للطبراني ٣٠، ٦٦.
شرح شرعة الاسلام ٦٦، ٦٧.	البحر الرائق ٢٦.

- شرح المواقف ٩٢ .
- شرح النخبة ٢٦ .
- شرح الهداية ٥٧ .
- شريعة الاسلام ٦٧ ، ٦٩ .
- الشماثل ٦٦ .
- الصحف ٤١ .
- سلسلة الأحاديث الصحيحة ٦٧ ، ٩٨ .
- صحيح الترغيب والترهيب ٣١ .
- صحيح الجامع الصغير ٣١ ، ٦٧ ، ٧٥ ، ٨٩ ، ٩٨ ، ٩٩ .
- طريق الوصول إلى إبطال البدع بعلم الأصول ١٣ .
- العلم الشامخ في إشار الحق على الآباء والمشايخ ٥٢ .
- غاية الأمان في الرد على النبهاني ٧٧ ، ٧٩ .
- فتاوي ابن حجر الهيتمي الشافعي ٧٣ .
- الفتح ١٠٣ ، ١٠٤ .
- فوائح الرحوت في شرح مسلم الثبوت ٥٢ ، ٨٨ .
- القاموس المحيط ٨٢ .
- القرآن ٤١ ، ٤٢ ، ٥٠ .
- القوت ٣١ .
- الكبير للطبراني ٦٦ .
- مجالس الأبرار ٧٧ .
- مجلس الأبرار ٥٥ .
- المختصر لابن الحاجب ٤٩ ، ٥٩ .
- مختصر صحيح مسلم ٨٩ .
- المدخل ١٧ .
- المصحف ٤١ ، ٤٢ .
- مصحف عثمان ٤٢ .
- الموافقات ٥ ، ١٧ ، ٣٥ .
- المواهب اللدنية ٦٧ ، ٧٣ .
- الموطأ ٩٨ ، ١٠٧ .
- النهاية ٦٨ .
- نيل الأوطار ٦٧ ، ٦٩ ، ٩٧ ، ١٠٣ ، ١٠٥ .
- الهدى النبوي ٦٨ .

الفهرس العام

٣	هذا الكتاب
٥-٦	تقديم
٧-١٣	مقدمة الطبعة الثانية
	حكمة الامام مالك في النهي عن البدع،
٨	وهي حكمة غالية
١٥-١٨	مقدمة الطبعة الأولى
١٧	الشاطبي وابن الحاجب والمؤلف
	[تمهيد]
١٩-٢١	الحقيقة وعقبات الوصول إليها
١٩	نهي مالك عن القول بغير علم
٢٠	اعتراف عمر بن الخطاب بالخطأ أمام امرأة
٢٢	لا نترك الحق للباطل ولا نأخذ الباطل للحق
	[الأصول]
	الأصل الأول:
٢٣-٢٦	في البدعة ومعناها وما تصرف منها

الأصل الثاني :

البدعة حقيقية وإضافية	٢٧-٣٣
أمثلة للبدع الحقيقية	٢٧
البدع الإضافية	٢٩
مثار الخلاف بين المتكلمين في البدع والسنن	٣٠
أمثلة سبعة للبدع الإضافية	٣٠
استغلال جهل العامة بهذا النوع من البدع	٣٢
صاحب البدعة الإضافية يتقرب	
بمشروع وغير مشروع	٣٣

الأصل الثالث :

العادة المحضة لا يدخلها الابتداع المذموم	٣٥-٣٨
--	-------

الأصل الرابع :

الفرق بين البدع والمصالح المرسلّة	٣٩-٤٧
-----------------------------------	-------

الاحتجاج بالمصالح مذهب الجمهور وإن

اشتهر عند المالكيين	٣٩
---------------------	----

أمثلة للمصالح	٤٠
---------------	----

الأصل الخامس :

الاستحسان لا يصلح متمسكاً للمبتدع	٤٩-٥٤
-----------------------------------	-------

مناقشة أولى الاستحسان	٤٩
-----------------------	----

- قول الشافعي: «من استحسن فقد شرع» ٥٢
قولهم: «بدعة مستحسنة» إما باطل أو متدافع . . . ٥٤

الأصل السادس:

- في تحقيق «ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن» . . . ٥٥-٥٧

الأصل السابع:

- في أفعال الرسول ﷺ ٥٩-٧٠
الأرجح من الأقوال ٦٠
فائدة الخلاف ٦٥
ما ورد في العذبة من الأدلة ومناقشتها ٦٥

الأصل الثامن:

فيما تركه الرسول ﷺ ، وهي قاعدة

- جلیلة لا يستغنى عنها ٧١-٨٥
فروع الأصل المذكور ٨٣

الأصل التاسع:

- مرتبة القياس بعد مرتبة الكتاب والسنة ٨٧-٩٠

الأصل العاشر:

- طاعة الله وطاعة الرسول وأولي الأمر ٩١-٩٥
من هم أولو الأمر، في أي شيء يطاعون ٩١

خلاصة الأصل ٩٤

الأصل الحادي عشر:

في معنى «من أحدث في أمرنا ما

- ليس منه فهو رد» أو «كل بدعة ضلالة» ٩٧-١١٦
ما يستنبط من حديث عائشة المتقدم ١٠٣
الحديث المذكور نصف أدلة الشرع ١٠٥
الشبه الواردة على حديث:

- «كل بدعة ضلالة» ١٠٦
قيام رمضان ١٠٦
أذان عثمان ١٠٨
جمع القرآن ١١٠
من سن سنة حسنة ١١١
ما رآه المسلمون حسناً ١١٤

الفهارس:

- ١- فهرس الآيات الواردة في الكتاب ١١٧
٢- فهرس الأحاديث الواردة في الكتاب ١١٩
٣- فهرس الاعلام ١٢٣
٤- فهرس الاماكن ١٢٧
٥- فهرس الكتب ١٢٩
٦- فهرس الموضوعات ١٣١